مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة
(JAAUTH)
المجلد 22، العدد 2، (يونيو 2022)، ص 194-220.
الموقع الإلكتروني: http://jaauth.journals.ekb.eg

الديوان الملكي "1922-1952" دراسة تاريخية

أسماء أبوزيد سلامة

قسم الإرشاد السياحي، كلية السياحة والفنادق، جامعة قناة السويس

معلومات المقالة

الكلمات المفتاحية

الملكية؛ الديوان؛ القصر.

(JAAUTH)
المجلد 22، العدد 2، (يونيو 2022)، ص 194-220.

الملخص

تكمن أهمية البحث فى التعرف على الديوان الملكي عبر ثلاثين عاماً هى العمر الحقيقي للنظام الملكي فى مصر (1922- 1952) منذ إعلان الملكية، حيث كان هذا النظام الملكي الذي توارث العرش فيه أسرة واحدة قائماً منذ تولى محمد علي باشا الحكم فى أوائل القرن التاسع عشر، إلا أن الملكية المصرية بالتعريف القانوني الرسمي لم توجد إلا فى عام 1922. ولقد استمد منصب رئيس الديوان الملكي أهميته ليس من وجوده على رأس التنظيم الإداري للقصر أو من كونه أداة الاتصال التقليدية بين الملك والوزارة فحسب بقدر ما كانت أهميته الحقيقة نابعة من الدور الذي لعبه من تعاقبوا عليه، فلم يكن الديوان الملكي بمنأى عن صراعات قوى التأثير السياسي، بل وكان محوراً لهذه الصراعات فى كثير من الأحيان. كما يشكل موضوع البحث أهمية بالغة فى التعرف على مراحل تطور الديوان الملكي والتطورات السياسية التي كانت تمر بها مصر، حيث شهدت مصر مع مطلع القرن العشرين قيام الأحزاب السياسية، ثورة 1919 وما أعقب ذلك من صدور تصريح 28 فبراير 1922، وقيام الحكم الدستوري القائم الذي صاحبه برلمان حقيقي منتخب ومعارضة قوية، الأمر الذى تطلب تحديد العلاقة بين القصر الملكي وأجهزة الدولة المتعددة.

مقدمة

يعد الديوان الملكي أداة الإتصال الرسمية بين القصر والحكومة، فإذا كان رئيس الوزراء هو المهيمن بحكم الدستور على شئون الدولة فإن الملك بحكم الدستور أيضاً هو صاحب القرار الأخير فى تلك الشئون، وبناءً على ذلك فإن رئيس الديوان هو الذي يقوم بتبليغ قرارات الملك إلى السلطتين التنفيذية والتشريعية؛ أى أن الديوان الملكي هو حلقة الوصل بين الملك والشعب، والوسيط بين الملك والسلطتين، فرئيس الديوان موظف فى الدولة بدرجة وزير ويعاونه وكيل الديوان الملكي بدرجة وكيل وزارة.

أهداف البحث

1- التعرف على مراحل تطور الديوان الملكي.
2- التعرف على منصب رئيس الديوان الملكي فى عهد الملك فؤاد، والملك فاروق.
3- القاء الضوء على أبرز الشخصيات التى تولت منصب رئيس الديوان الملكي.
4- حصر لبعض قررات الديوان الملكي من خلال الوثائق الرسمية غير المنشورة.

منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج التاريخي من خلال الدراسة النظرية التاريخية فى سرد تاريخ الديوان الملكي، والتطورات التاريخية والسياسية التى شهدتها مصر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، بالإضافة إلى دراسة الشخصيات التاريخية التى تولت منصب رئيس الديوان الملكي.

القصر الملكي

يشكل القصر الملكي من أربعة دواوين مختلفة لكلاً منها طابعٍ مميزٍ واختصاصاتٍ محددةٍ، وأحياناً يوجد اختلاط كبير بين توضيح الأعمال التى يقوم بها كل فرع من فروع القصر الملكي، بسبب تعدد الجهات التى كانت تتحدث بإسم الملك، فمنها ماهو مختص ومسؤل عنها، ومنها ما لم يكن مختصاً ولا مسؤولا عنها، وهم كالتالي:-

1-**ديوان الخاصة الملكية والأوقاف الخصوصية:** - يرأسه ناظر الخاصة ويتولى الإشراف على الأوقاف الخاصة بالملك وأسرته وتوجية الإنفاق من عائدها، وقد كانت تلك الأوقاف خاضعة لوزارة الأوقاف إلا الملك فؤاد[1]الذى سحب ذلك الإشراف ليعود إلى القصر، حتى يتبعد بأملاكه عن الرقابة الحكومية، وكان يتم تعيين ناظر الخاصة بأمر ملكي. ومن أبرز من تولوا هذا المنصب فى عهد الملك فؤاد زكي الإبراشي[2] حيث قضى سبع سنوات بمنصبه أنشأ خلالها المزارع الملكية فى انشاص واستطاع أن يستثمرها ويجنى لفؤاد ثروات طائلة منها[3]، كما قام بتوسيع اختصاصاته فى شئون الحكم والإدارة على نحو اضطر معه المندوب السامي اللنبي[4] إلى التدخل لإبعاده عن القصر كما فعل مع حسن نشأت [5]من قبل.

2- **ديوان كبير الأمناء:**- يرأسه كبير الأمناء ويعاونه أربعة امناء وخمسة "تشريفاتية" ويختص بإجراء المراسم والتشريفات[6] وكذا ترتيب زيارات الملك للدول الإجنبية وإصدار البلاغات الرسمية وتسجيل أسماء الزائرين، وعرض طلبات من يرغب فى مقابلة الملك[7].

3-**ديوان كبير الياوران "الحاشية العسكرية":** - يتولى إدارته كبير الياوران ويعاونه خمسة ضباط يمثلون الجيش والبحرية والطيران، ويعتبر قائداً للقوات العسكرية المنوط بها تأمين الملك وحمايته وعادة ما يحضر مقابلات تقديم السفراء لأوراق اعتمادهم ويوقع على وثائقهم كشاهد وتتبع ديوان كبير الياوران إدارة "الركائب الملكية"[8].

4-**مجلس البلاط:** - يتولى الفصل فى المنازعات التى تنشأ بين أعضاء الأسرة المالكة. ولقد تضمن قانون نظام الأسرة المالكة تشكيل مجلس البلاط حيث يؤلف من أمير من الأسرة المالكة من أقرب أقرباء الملك ويعين بأمر ملكي، ورئيس مجلس الأعيان، فإن لم يوجد فأحد كبراء الدولة الحاملين لرتبة الرئاسة أو الإمتياز، ووزير الحقانية، ورئيس الجامع الأزهر، ورئيس محكمة الإستئناف الأهلية بالقاهرة، ورئيس المحكمة الشرعية العليا ومفتى الديار المصرية ويشترط أن يكونوا مسلمين[9]،حيث كان القانون يحدد اختصاصات المجلس وصلاحياته فيما يتصل بالخلافات التى تقع بين أعضاء البيت المالك بما فى ذلك الأمور الشرعية؛ وتكون أحكام المجلس نهائية ويكون له كل ما للمحاكم الشرعية والمجالس الحسبية من اختصاص وسلطة[10]، إلى جانب ذلك فقد صدرت لائحة مجلس البلاط التى نصت على انعقاده بديوان الملك فى القاهرة أو الإسكندرية، وألا يكون الإجتماع صحيحاً إلا اذا حضره خمسة من الأعضاء على الأقل، فإذا كان الإنعقاد للنظر فى أمر من الأمور الشخصية وجب أن يحضره الأعضاء

الشرعيون الثلاثة، كما نصت اللائحة على أن تكون الجلسات غير علنية، وكان للمجلس أمين سرى، حيث تولي حسن نشأت باشا مدير الإدارة العربية بالديوان الملكي هذا المنصب عند نشأة المجلس[11].

ومع صدور تصريح 28 فبراير 1922 شرع فؤاد فى اتخاذ ما يلزم لتثبيت موقعه الجديد فأصدر نظام وراثة العرش فى 13 إبريل 1922، ثم أصدر فى يونيه 1922 قانون بنظام الأسرة الملكي شمل ما له من حق الولاية على الأسرة المالكة وتشكيل مجلس البلاط، وكانت أعمال الدولة فى عهد الملك فؤاد يعرضها رؤساء الدواوين بأنفسهم على الملك بعد مأدبة الغذاء التى كان يقيمها بصفة دورية لكبار موظفى الحاشية، كما جرى العمل فى الديوان على أن تصدر قرارات الإقالة بموجب "أوامر ملكية" يوقع عليها الملك وحده، أما قرارات التعيين وتشكيل الوزارات فتصدر "بمراسيم" يوقعها الوزراء المختصون إلى جانب توقيع الملك. حيث كان للديوان ميزانية تعرض على البرلمان ويتم مناقشتها فى مجلس النواب والشيوخ لإقرارها حيث بلغت مخصصات الملك فؤاد نحو 150 ألف جنية ولم يكن للديوان أيه اعتمادات سرية. حيث كان يلحق به مكتب السكرتير الخاص للملك وينحصر عمله على تبادل البرقيات مع الملوك ورؤساء الدول العربية والأجنبية فى المناسبات المختلفة[12].

5-**الديوان الملكي:**- يعد محور العمل السياسي في مصر طوال تاريخ أسرة محمد علي باشا، ومن هنا كان للحاشية والرجال المحيطين بالحاكم تأثير كبير وأهمية لا يمكن إغفالها إذا أردنا أن نفهم الكثير من الأحداث التي مرت بمصر، حيث امتدت جذوره التاريخية منذ عهد محمد علي إلى الملك فاروق[13]والتى لعبت دوراً كبيراً فى التطورات السياسية في التاريخ المصري الحديث والمعاصر. لذا سوف نتناوله بالتفصيل فيما يلى: -

إدارات الديوان الملكي

يتبع هذا الديوان خمس إدارات مختلفة تختص كلاً منها بالآتى:-

1-**الإدارة العربية:** - تتولي إعداد المذكرات التي ترفع إلى الملك في شئون الدولة ومراجعة المراسيم والأوامر الملكية التي ترد من الوزرات عن تعيينات وتنقلات ضباط الجيش وأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي، والأزهر، والمعاهد الدينية؛ وتختص أيضاً بعرض البرقيات الواردة من وزارة الخارجية، وتلخيص تقارير السفارات والقنصليات المصرية.

2-**الإدارة الإفرنجية:** - تقوم بإعداد ملخص لأقوال الصحف المحلية التى تصدر باللغات الأجنبية وما ينشر عن مصر فى صحف الخارج، والإشراف على قسم المحفوظات التاريخية وترجمة محتوياتها من اللغة التركية إلى العربية.

3-**إدارة التوقيع:**- تتولى تحرير الأوامر الملكية وبراءات كبار ضباط وبراءات الرتب والنياشين وألقاب الشرف الأخرى، كذلك تتولى الإشراف على شئون مجلس البلاط[14].

4-**إدارة الحسابات والمستخدمين:**- تقوم بإعداد ميزانية الديوان وصرف المخصصات لأعضاء الأسرة المالكة وشئون العاملين فى دواوين القصر وحفظ ملفاتهم " عدا ديوان الخاصة والأوقاف الملكية".

5- **إدارة المحفوظات والإلتماسات:** – تختص بأعمال ترتيب الأرشيف وحفظ الأعمال اليومية والمذكرات التى ترد من الوزارات فى شئون الدولة، وبها قسم خاص للمحفوظات ذات الصفة السرية وقسم الإلتماسات التى ترد من الأفراد والهيئات. ويلحق بالديوان مكتب السكرتير الخاص للملك وينحصر عمله فى تبادل البرقيات مع ملوك ورؤساء الدول العربية والأجنبية فى المناسبات المختلفة[15].

الديوان الملكي في عهد الملك فؤاد (1917–1936)

فى محاولات للحد من سلطة الديوان الملكي اقترحت لجنة الدستور فى مشروعها المادة 56 نصاً "أن تكون الصلة بين الملك والوزراء رأساً " بهدف أن يكون للوزراء حق تمتنع معه الوساطه وسوء الفهم، ولكنه لم يحظ بالموافقة عليه فأسقط من مواد الدستور؛ وبذلك بقيت للديوان الملكي أهميته وفاعليته، ورئيسه أصبح من أقرب المستشارين إلى أذن الجالس على العرش؛ فكانت سلطة الديوان الملكي هو الوسيط الذى يقنع الملك من تنفيذ المعلومات وتستطيع السلطة التنفيذية أن تطلب منه الإرشاد ورغم أن هذا ليس من أساليب الحكم الديمقراطي، لكنه يصلح لبلوغ الغاية ما دام الوسيط يتمتع بالإحترام والإخلاص وسعة الخبرة[16].

كان تطور الديوان الملكي مرتبطاً بالحكم الدستوري خاصة بعد صدور دستور 1923، حيث كان هذا العام بداية قيام الديوان الملكي الحقيقي الذي ظل قائماً حتي يوليو 1952حيث تمت الإطاحة بالقصر والديوان، فحرص الملك فؤاد ومن بعده فاروق علي أن يكون رئيس الديوان شخصية عامة سياسية بصرف النظر عن الوضع الوظيفي له، فرئيس الديوان من الناحية الوظيفية هو موظف فى الدولة بدرجة وزير، لكن خطورة المنصب جعلته يحظى بأهمية لا تقل عن منصب رئيس الوزراء باستثناء حسن نشأت باشا، فمن الملاحظ أن أغلب من تولوا المنصب كانوا رؤساء وزارات من العهد الملكي أو رشحوا لهذا المنصب، حيث تولى هذا المنصب فى النصف الأول من القرن العشرين توفيق نسيم السياسي القديم والوزير ورئيس الوزارة لأكثر من مرة فى عهد فؤاد فى نوفمبر 1922، أما أحمد زيور[17] فقد تولى رئاسة الديوان فى فى أكتوبر 1934حتى استقال عام 1935 وشغل قبل ذلك مناصب وزارات الأوقاف 1917 – 1919، والمعارف 1919، والمواصلات 1919–1923/1921، والخارجية 1924–1926 والداخلية 1925–1926 ورأس مجلس الشيوخ فى ظل دستور 1923، ورأس الوزارة خلفاً لسعد زغلول[18]فى نوفمبر 1924 حتى 1926، ثم عين علي ماهر[19]رئيساً للديوان والوزراة فى يناير1936، وتعيين أحمد حسين[20]رئيساً للديوان والوزارة فى إبريل 1944، وكذلك عين إبراهيم عبد الهادى[21] فى ديسمبر 1948، كما نقل حسين سري من رئاسة الوزراء إلى رئاسة الديوان فى يناير1950 [22].

يعد محمد توفيق نسيم [23]من أبرز من تولي رئاسة الديوان الملكي فكان فى منصبه الرجل الحازم الذى أحكم عقده الإيصال بين الأمة والعرش، وكان همزة الوصل بين الملك وحكومته وقد تولى هذا المنصب عدة سنوات، حيث تولى رئاسه الديوان الملكي لأول مرة عقب إعلان استقلال البلاد وسيادتها، فكان المسرح السياسي فى ذلك الوقت يشهد حركه غير طبيعية مثل زعماء فى المنفى وآخرون فى السجون والمعتقلات وفى الوقت نفسه كان هناك تقارب بين الوفد والقصر ضد وزارة ثروت المؤيدة من دار المندوب السامي وحدث هذه التقارب على يد محمد توفيق نسيم الذى نجح فى توثيق العلاقة بين القصر والوفد الذى كان يأمل فى تأليف وزارة برئاسة توفيق نسيم

يؤيدها الملك والأمة وترفض تصريح 28 فبراير، ويكون من أول أعمالها الإفراج عن سعد وصحبه وعودة المنفيين، وكان توفيق نسيم يدخل هذا الأمل فى نفوس الوفديين[24]. **لوحة رقم (1)**

حيث قابل الملك فؤاد المصري السعدي القائم بأعمال رئيس الوفد فى 9 أكتوبر 1922 مقابلة طويلة وودية، أصدر بعدها الوفد منشوراً هاجم فيه وزارة ثروت باشا وأعلن رجال القصر تأييدهم للوفد، وأدلى سعد زغلول بحديث مع مندوب رويتر نفى فيه نفياً قاطعاً ما تردد عن علاقته بالخديوي عباس حلمي، وأكد ولاءه الكامل للملك فؤاد وأسرعت الصحف الوفدية فضربت على هذه النغمة. ومن ناحية أخرى فقد تلقى توفيق نسيم العديد من البرقيات التى تطالب بعودة سعد زغلول من منفاه حفاظاً على صحته وصحه أم المصريين، فاستقبل عرائض الوفد النائبة عن جميع الطبقات المطالبة بتحقيق هذه الأمنية، حيث كان يعد هذه الوفود بإبلاغ مطالبهم للملك فؤاد، وقد أدى اعتقال سعد زغلول ونفيه هو ورفاقه فى 23 ديسمبر 1921 إلى تدعيم صفوف الشعب بقيادة الوفد الذى قرر المقاومة السلبية التى تعني عدم التعاون مع البريطانيين ومقاطعة كل ما هو بريطاني؛ مما ساعد على زيادة اضطراب الأمة بجميع عناصرها ومختلف هيآتها، وعقب تولى وزارة ثروت الحكم زادت حوادث الإغتيالات ضد الإنجليز من موظفين أو غير موظفين ولم يقدم أحد للعدالة مما جعل الحكومة البريطانية تدعو مندوبها السامي إلى النظر فى اتخاذ إجراءات انتقامية غير أن اللنبى لم يشأ الإقدام على ذلك وقامت جهود مشتركة بين الجانبين البريطاني والمصري للقضاء على حوادث الإغتيالات [25].

نتيجه لما سبق من تدهور الأحوال الأمنية تم وضع قانون الأحكام العرفية موضع التنفيذ وضاقت السجون بالمسجونين، وطلب توفيق نسيم رئيس ديوان الملك فى 5 سبتمبر 1922 من ثروت باشا والوزراء إضافة مواد فى قانون العقوبات لحماية الملك فؤاد، وقد اتبع توفيق نسيم سياسة التقارب وعمل على خطب ود حزب الوفد واسترضاءه، وأكثر من دعوة الوفد إلى القصر الملكي وإلى الصلاة فى المساجد التى يصلى بها الملك أيام الجمعة، وكتب مذكرة إلى اللورد اللنبي يعترف فيها بالكثرة القومية ويطالبه فيها بالتدخل للإفراج عن سعد ورفاقه من أجل عودة الهدوء والإطمئنان وعودة الإستقرار إلى الشارع المصري[26].

وقد قام نسيم بالكثير من الأعمال الإدارية خلال رئاسته للديوان الملكي ففى 27 يوليو 1922 صدر الأمر الملكي بتشكيل لائحة إجراءات مجلس البلاط [27]الذى يتولى الفصل فى المنازعات التى تنشأ بين أعضاء الأسرة المالكة وقد ترأس نسيم اجتماعات مجلس البلاط للنظر فى المسائل المعروضة للبت فيها واتخاذ القرارات المناسبة فى شأنها، وكذلك النظر فى ميزانية " الديوان الملكى" عن عام 1921 – 1922؛ ونظراً لما عرف عن توفيق نسيم من أنه دقيق فأثناء فحصه للميزانية وجد مبلغ 401 جنيها تحت بند مصروفات غير منظورة ، وأن الديوان لا علم له بها ، فقام بإعاده كشوف الميزانية مرة أخرى لمراقب الإدارة العام بوزارة المالية [28]، وفى 15 أغسطس 1922 أرسل نسيم خطاباً إلى وكيل وزارة الحربية يخطره فيه أن الديوان الملكي قد تسلم القانون رقم 3 لسنه 1922 الخاص بتعديل أحكام بعض مواد قانون القرعة وأن نسيم بدوره قد قام بتوزيعه على جميع فروع الديوان وديوان الأوقاف الأهلية، ورأفة بأهالي العساكر الخصوصيين الذين فصلوا من الخدمة وتقدموا بالتماس إلى توفيق

نسيم لرفعة للملك لإعادتهم إلى الخدمة أرسل توفيق نسيم خطاباً إلى وزير الداخلية يخطره فيه أن التماسهم قبل ولا مانع من عودتهم[29].

أما عن تعيين توفيق نسيم رئيساً للديوان الملكي فى 14 ديسمبر 1925 فقد واكب ظروفاً عصيبة، فقد كانت الأمة المصرية عن بكرة أبيها تتألم من تعسف وزارة زيور باشا واعتدائها على الدستور وتعطيلها للحياة النيابية فى البلاد، وسن القوانيين المقيدة للحرية العمومية والشخصية وانتهاكها حرمات هذه الحرية فى أبسط مظاهرها، وقد تعالت الأصوات مطالبة بسقوط الوزارة لعدم أهليتها وشرعيتها للحكم وبدأت الصحف كلها حملة صحفية؛ ما عدا صحيفة الإتحاد تنعى على الوزارة تصرفاتها وتطالب باستقالتها ولكن الوزارة لم تعط لهذه الصيحات المتتالية إهتماماً، ومن الغريب أن الوزارة التى أدى مسلكها الشائن إلى هذا الموقف لم تستطع أن تحصل على رضا أحد من الناس بل إنها أسخطت جميع الطبقات حتى أنصارها أنفسهم[30].

من ناحية أخرى كان وجود حسن نشأت على رأس الديوان الملكي أكبر عائق لسير العمل الإداري وكانت مسألة إقصائه عن هذا المركز الذى كان يتمتع فيه بالنفوذ المطلق من الأمور التى كان لها أثر فى الدوائر السياسية المصرية والبريطانية على السواء، وقد حاولت الصحف الإنجليزية أن تنفي الدور الذى لعبه اللورد لويد[31] المندوب السامى البريطانى فى مصر فى إسقاط حسن نشأت، وقد قوبلت استقالة حسن نشأت بالإرتياح فى الشارع المصري نظراً لأعماله التى أثارت انتقادات عنيفة فى الوقت نفسه زاد تقدير الأمة للملك فؤاد الذى عبر عن نبض الأمة في عزل حسن نشأت رغم الإعتقاد السائد بأن عزله تم بإيعاز من المندوب السامي.

وعلى أي حال صدر المرسوم الملكي بعد ظهر يوم 14 ديسمبر 1925 يقضى بتعيين محمد توفيق نسيم رئيساً للديوان الملكي، وقد ارتاحت الدوائر لهذا التعيين رغم أنهم قابلوه بالدهشة لأنه تم فجائياً، مقروناً بالإستحسان فقد أثنى رئيس الحزب الوطني على محمد توفيق نسيم وكذلك حزب الأحرار الدستوريين الذى أيد تعيين نسيم مشيراً للجهود التى بذلها أثناء تعينه رئيساً للديوان فى عام 1922، وفى تلك الفترة العصيبة من تاريخ مصر بذل نسيم الكثير من الجهد وقام بأعمال كثيرة منها على سبيل المثال:- جهوده المضنية فى حل الأزمة الوزارية التى نشأت عقب استقالة عدلي يكن فى 19 إبريل 1927 على إثر اعتراض بعض النواب على اقتراح تضمن شكر الحكومة، وقام توفيق نسيم بإيعاز من الملك بوضع قيود خاصة للحصول على النياشين والرتب لجعل الإنعام المكلية ضيقة وذلك حتى يتسنى له التحكم فى منح هذه الرتب والنياشين لأخصائه وليزيد فى وضع العراقيل أمام وزارة عدلي وهذه القيود الخاصة بالرتب والنياشين هى:-

1- نيشان النيل الخامس كان يحصل عليه الموظف الذي يتقاضى راتبها سنوياً 216 جينة فجعله 516 جنية.

2- نيشان النيل الرابع والبكويه من الدرجه الثانيه يحصل الموظف على 800 جنية بدلاً من 700 جنية.

3- اشترط للبكوية الأولى وللنيل الثالث الحصول على مرتب قدره 1200 جنية بدلاً من ألف واشترط للبشوية، والنيل الثانى 1800 جنية بدلاً من 1500 جنية، لذلك كان من المقرر ألا يمنح الموظفون رتبة أو نيشان إلا بعد مرور ثلاث سنوات، ولكن نسيم اقترح زيادة المدة فجعلت المدة خمس سنوات[32].

وفي ذلك الوقت آثار أعضاء مجلس النواب مسألة مخصصات الديوان الملكي، وتناولها بالمناقشة واقترح البعض بأن تضاف أعمال السرايا إلى إحدي الوزارات الأخري ولتكن وزراة الأشغال، وأثارت هذة الإقتراحات غضب الملك فؤاد علي وزارة عبد الخالق ثروت لعدم أحكام قبضته على البرلمان، وعندما اعتزم الملك فؤاد السفر برحلة الى أوروبا فى صيف 1927 رفض اصطحاب ثروت معه لإنجلترا كما تقضى أحكام الدستور بحجه أن الزيارة غير رسمية فى حين رفض سعد زغلول اعتماد نفقات الرحلة إلا إذا اصطحب الملك معه رئيس الوزراء. وقد بعث المندوب السامى برسالة للملك فؤاد يشرح له فيها الأسباب التى تجعل من المرغوب فيه أن يصطحب معه رئيس الوزراء. ونصح توفيق نسيم الملك فؤاد بضرورة تجنب الأزمة والرضوح لرغبه البرلمان المصري والمندوب السامي البريطاني وبالفعل انتهت الأزمة بموافقة الملك على اصطحاب ثروت ولكنه رفض أن يصحبه معه على الباخرة المحروسة، وسافر جلالته وحده يوم 23 يونيو مع حاشيته فى زيارة خاصة إلى باريس ولحق به ثروت ووصل الإثنان معاً إلى لندن يوم 4 يوليو، وقد استقال ثروت بعد فشل مفاوضاته مع تشمبرلين وزير خارجة إنجلترا التى استمرت 7 أشهر كاملة من 13 يوليو 1927–4 مارس 1928، بعد أن أصر مجلس الوزراء على صيغة الرفض للمعاهدة المصرية – الإنجليزية[33].

وعقب صدور دستور 1930 في 22 أكتوبر تقدم محمد توفيق نسيم بمذكرة إلى الملك فؤاد ضمنها عدة ملاحظات على بعض مواد الدستور المقترح من قبل إسماعيل صدقي ولكن فؤاد لم يوافق على هذه الملاحظات، ونتيجة اعتراض نسيم على دستور 1930 بدأ الخلاف بينه وبين إسماعيل صدقي من ناحية، ومن ناحية أخرى ظهر خلاف آخر بين توفيق نسيم وناظر الخاصة الملكية على بعض الآراء داخل القصر، وعندما أجريت الإنتخابات فى مايو 1931 بين أحزاب الشعب والإتحاد والوطنى – وهى أحزاب ليس لها قواعد شعبية منتشرة فى البلاد – وسط مظاهر السخط الشعبى وقيام حوادث دامية ، فضل توفيق نسيم الإبتعاد خارج البلاد حتى لايعتبر مسئولاً عنها ونظرا لأنه كان غير راضٍ عن إجراء هذه الإنتخابات بهذه الطريقة فغادر القاهرة إلى أوروبا فى رحلة عن طريق سوريا والأناضول، للإستشفاء من مرض أصاب عينه، وصدر أمر من الملك فؤاد أن يتولى مراد محسن وكيل الديوان الملكي القيام بأعمال توفيق نسيم أثناء أجازته فى الرحلة العلاجية[34].

بعد عودة نسيم من رحلة الإستشفاء من أوروبا تقدم باستقالته من الديوان الملكي التى أرجعها لأسباب صحية، ملتمساً الراحة بعد عناءٍ طويلٍ وذلك فى يوليو 1931، وتقديراً لخدماته وإعراباً عن رضاء الملك فؤاد التام على ما قدمه نسيم من خدماتٍ جليلةٍ للقصر تم تعيين دولته عضواً فى مجلس الشيوخ، وهكذا فقد تولي توفيق نسيم رئاسة الديوان الملكي فى فترة صعبة مليئة بالأحداث والتطورات السياسية وكانت ممارسة الحكم فى مصر ترتكز على ثلاث هيئات الوفد، القصر، والإنجليز؛ حيث كانت هذه القوى تتصارع ثم تتهادن ثم تعود إلى التداخل[35].

ولم يخلف أحد توفيق نسيم فى رئاسة الديوان الملكي ورأى الملك فؤاد من الأصوب أن يستخدم أحد رجال القصر فوقع الإختيار على زكي الإبراشي باشا ناظر الخاصة الملكية ، وقد جمع إلي هذا العمل بأعمال رئيس الديوان فوضع يديه علي إدارة الديوان من الوجهتين المالية والإدارية، ولعب دوراً سياسياً مهماً في عهد وزارة اسماعيل صدقي باشا، وعبد الفتاح يحي باشا حتي طلب الإنجليز اخراجه من القصر فنقل إلى وزارة الخارجية وزيراً مفوضاً

في بروكسل، وكان الرأى العام قد أساء الظن به وكانت نتيجة ذلك أن ساءت العلاقة بين القصر والسلطة التنفيذية من جهة وبين القصر والحكومة الإنجليزية من جهة أخرى[36].

الديوان الملكي فى عهد الملك فاروق (1937 –1952)

تأصل المفهوم السياسي لمنصب رئيس الديوان الملكي وتزايدت مكانته وأهميته فى عهد الملك فاروق، ويرجع ذلك إلى أن دور رئيس الديوان لم يقف عند حد تنفيذ القرار السياسي للقصر والمشاركة فيه على النحو الحادث فى عهد فؤاد، بل تعدى حدود المشاركة إلى الانفراد بصنع القرار للقصر وتنفيذه، وذلك لإعتبارين:– **أولهما:**– أنه قد تعاقب على ذلك المنصب شخصيات عرف عنها شدة مراسها وحنكتها السياسية فضلاً عن ولائها للعرش، **ثانيهما:**– اختلاف شخصية الجالس على العرش؛ فبقدر ما كان فؤاد سياسياً مقتدراً وذكياً، كان ابنه فاروق على النقيض تماماً؛ حيث انتقل أمر القرار السياسي تدريجياً وبشكل تلقائي إلى الديوان الملكي[37].

وإذا انتقلنا إلى تعريف " الهوية السياسية " للشخصيات التى تعاقبت على منصب رئيس الديوان الملكي، فيمكن القول بأن فريقاً منهم قد شارك فى الحركة الوطنية من خلال حزب الوفد عند نشأته، ثم انفصلوا عنه إلى صفوف المستقلين وارتبطوا بالقصر بروابط الولاء مثل على ماهر وحافظ عفيفي وإبراهيم عبد الهادي وإن كان الأخير زعيماً للحزب السعدي، أما الفريق الثانى فلم تكن له ثمة انتماءات حزبية، ولم يشارك فى الحركة الوطنية بأي قدر وكان القصر محور توجهاته مثل أحمد حسنين وحسين سري[38].

وعلي الرغم من أن منصب رئيس الديوان – كما سبق الذكر – يساوي درجة الوزير إلا أن كبار رجال الدولة (نسيم باشا، زيوار باشا، علي ماهر باشا، ابراهيم عبد الهادي باشا، وحسين سري باشا) وهم روءساء وزارات سابقون نجدهم يقبلون بالعمل كرؤساء للديوان والسبب في ذلك أنه وإن كان المنصب أقل كثيراً من المناصب التي شغلوها كوزراء أو رؤساء وزرات لكنه أقرب إلي أذن الملك وبالتالي فهو أكثر تأثيراً فى إدارة الحياة السياسية، وخاصةً في عهد الملك فاروق التي اتسمت فترة حكمه بالصراع بين الوفد والقصر، ومما يؤكد ذلك أن منصب رئيس الديوان لم يذهب أبداً إلى أى عضو من أعضاء حزب الوفد وإنما شغله اولئك الذين كانوا فى حالة عداء تاريخي مع الوفد أو على الأقل الذين كانوا بعيدين عن الحياة الحزبية[39].

وواجهت حكومة الوفد فى أول شهر يوليو 1937من تولية فاروق سلطاته الدستورية عدة مشاكل منها يمين الولاء التى يقسمها الجيش وهل تكون للملك وحده أو للملك والدستور ثم منصب رئيس الديوان، وقد رشحت حكومة الوفد على التوالى للمنصب المذكور:عبد الحميد الفتاح الطويل، نجيب الهلالي، الدكتور حافظ عفيفى، محمد أمين يوسف، ورفض فاروق هذه الأسماء ورشح من جانبه علي ماهر، ولكن رفضت حكومته هذا الوفد واقترحت تعيين عبد الفتاح الطويل رئيساً لديوان جلالة الملك حيث سبق له أن تولى منصب الوكيل البرلماني لوزارة شئون القصر ولهذا فهو على علم وخبرة بهذه الشئون، وإنه على علاقات طيبة مع جميع موظفي القصر الذين يذكرون العمل معه بالحمد والثناء، وكان هذا هو اعتراض فاروق فقد قال: إن رئيس الديوان بطبيعة عمله ومنصبه هو حلقة الإتصال بين الملك وبين الوزارة، وهو الحكم والميزان وهو مطالب بتسوية أى مشكلة أو خلاف قد يقوم بين القصر والوزراء، لذ يجب أن يكون رجلاً مستقل الرأى أو رجلاً محايداً لا يميل مع الهوى، ولا رجل حزب قد أقسم يمين

الولاء والطاعة لرئيس حزبه مصطفى النحاس، وإلا فكيف يمكن لرجل حزبي مثل عبد الفتاح الطويل إذا اختلفت القصر مع الوزارة أن يتحرر من هواه الحزبى ولا يميل بكفى الميزان[40].

وانتهى الوفد إلى هذه النتيجة وهى أن فاروق مصمم على رفض أى مرشح تقدمه حكومة الوفد، لأنه يريد تعيين علي ماهر رئيساً للديوان، ثم ما لبث أن أقدم فاروق على اتخاذ الخطوة التى كان متردداً فى اتخاذها، فأصدر أمره بتعيين علي ماهر باشا رئيساً لديوانه، حيث تصور الوثائق البريطانية[41]رد الفعل لهذا التعيين علي النحاس بأنه كان هيستيرياً، ودعا النحاس علي الفور إلى اجتماع مجلس الوزراء وقرر بأن السياسة التي تتبع في هذا الشأن هي رفض التصديق علي تعيين علي ماهر وعرض المسألة علي البرلمان[42].

فكان هذا التعيين أو هذه الخطوة إيذاناً بسياسة التحدي التي سار عليها فاروق ورجاله ضد الوفد، ورئيسه وحكومته وأغلبيتها الساحقة فى مجلس البرلمان. حيث كان علي ماهر هو المسئول عن هذه السياسة وهذا الإتجاه الذى سارت فيه سياسة القصر ابتداء من خريف عام 1937، والدليل على ذلك انه بمجرد توليه منصب رئيس الديوان حصل على منزلة كبيرة عن الملك فاروق لدرجة أن فاروق كان يخافه ويعمل له حساباً، بل كان إذا تأخر دقائق عن موعد معه أقبل يعتذر له عن تأخره عن الميعاد[43].

أما عن جوهر سياسة علي ماهر فاعتمد على تقوية سلطة القصر للوصول إلى الحكم فقام بوضع برنامجاً محدداً يريد أن ينفذه، ويذكر حسين حسنى في مذكراته عن أداء علي ماهر كرئيس الديوان أنه هو المسئول عن التدمير الكامل لفكرة وجود علاقة للملك مباشرة بمجريات الأمور من خلال رجال الحاشيه وهي العلاقه التى بدأت منتظمة فى صورة لقاء يومي كان للملك قادراً من خلاله على الإلمام بالكثير لكن علي ماهر استطاع تدمير هذا التقليد مما قاد إلى أخطر العواقب وقطع الصلة الشخصية للملك ومعاونيه ، وقد عمل على تحقيق هدفه من هذه الخطوة بعزل الملك عن الإتصال بأحد إلا به وكان هو نفسه "علي ماهر" واحداً من الذين عانوا فيما بعد فترة كثيرة من سيئات هذا النظام وفى خلال هذه الفترة طرأ تغيير كبير بل خطير على أسلوب العمل بين الملك وكبار حاشيته المسئولين، فإنه بدلا من استقباله إياهم كل يوم لعرض ما لديهم من الأوراق والشئون وتلقى تعليماته بشأنها كما جرت العادة منذ توليه الملك بأن يرفعوا إليه ما لديهم من أوراق ومذكرات يومياً فى مظاريف مغلقة ومعها مذكرات من كل منهم بما يرى لفت النظر إليه، إلا إذا كانت هناك مسائل مهمة تستدعي مقابله الملك شخصياً، فترفع إليه مذكرة لتحديد موعد للمقابلة[44]. وبذلك انقطعت الصلة الشخصية بين الملك وكبار حاشيته إلا عن طريق مذكرات، ولم يكن من العسير معرفة الدافع لحدوث هذا التغير، فقد كان علي ماهر باشا يردد بين حين وآخر أنه لايرى داعياً لإرهاق الملك بهذه المقابلات اليومية، وإنه لصالح سياسة القصر يجب أن يتولى رئيس الديوان وحده عرض كل ما يتعلق بالملك يومياً[45].

ومن أفضل الفقرات التي تصور علاقة فاروق فى بداية عهده بعلي ماهر تلك التى تقدمها الدكتورة لطيفة سالم: "التصق فاروق بعلي ماهر وتأثر به وخضع لتوجيهاته منذ فترة مبكرة بحكم صغر سنه وحاجته لعقل مدبر يقف بجواره ، وأدى علي ماهر المهمة بنجاح، فأعطى للقصر مكانة لها طابعها الجديد ففرضت نفسها على الساحة السياسية، وشكل الملك الشاب وهيمن عليه وغرس فيه مبادئه وأعده ودربه على توسيع سلطاته وحقوقه وتحقيق

أطماعه، وعندما حاد عنه بعض الوقت أجبره على التراجع، وهنا رأى فاروق ضروره التحرر من التبعية بعد أن تذوق متعة تحريك السياسيين وتحديهم وساعدته الظروف نظراً لرياء وتملق الكثيريين منهم له ، فأحس بقدرته على ممارسة هوايته على أصحاب الفضل عليه "[46].

بدا الخلاف بين الوزارة ورئيس الديوان حول مدى حقوق الملك الدستورية وما هى التعينات التى تتم بمراسيم، والتعيينات التى ينفرد بها الملك ويصدر بها "أمراً ملكياً كريماً" وتمسكت الوزارة بنصوص الدستور وخصوصاً بالنص القائل: إن الملك يحكم بواسطه وزرائه لأنه غير مسئول وأن الملك يسود ولا يحكم وقال علي ماهر: أن الملك يسود ويحكم معاً، ومضى رئيساً للديوان "ينفخ " فى رأس الملك الشاب ويفهمه بالقول والعمل أنه ليس فى البلد كله مخلص لجلالته سواه لأنه حريص على حقوقه ولأنه يزين له فى كل يوم حقوقاً جديدة تزيد من سلطه الملك وسلطانه، وهكذا وضع علي ماهر أساس سياسة المزايدة فى حقوق الملك على حقوق الشعب والبرلمان، وكثف علي ماهر نشاطه ضد الوزاره الوفدية ، ففتح أبواب السرايا على مصرعيها لقبول أى شكوى أو مظلمة ضد حكومه الوفد ، وكان يستحث هذه الشكاوى والمظالم ويدفع الناس إلى تقديمها، ثم يواجهه بها حكومة الوفد، ولم تكن حكومة النحاس تصادر جريدة إلا ويلاحظ عليها هذه المظالم (!!)"[47].

واستمر علي ماهر فى سياسة الإساءة إلى الوزارة من تعطيل للمراسيم التى ترسلها الحكومة إلى القصر للإمضاء من الملك، ورفض كثير من طلباتها، والتهجم على مصطفى النحاس ووزارته فى الصحف الموالية للقصر وبالذات فى جريدة البلاغ " . ومن أبرز مؤامرات علي ماهر فى رئاسة الديوان الملكي هو نجاحه فى إفشال حزب الوفد وإخراج اثنين من أبرز رجاله الكبار وهما شقيقه أحمد ماهر والنقراشي من الوفد، وهو جهد يتفوق على جهد حسنين باشا فى إخراج مكرم عبيد، وعلى جهد آخرين – جلال وكريم ثابت وغيرهما – فى إخراج أحمد نجيب الهلالى. وفى يوم 31 ديسمبر 1937 أصدر فاروق أمره الملكي بإقالة وزارة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا، وكان هذا أول مرسوم إقالة يتخذه فاروق، وبهذا خطا فاروق أول خطوة فى نفس الطريق التى سار فيها والده أحمد فؤاد خطاها بمشورة رئيس ديوانه علي ماهر باشا الذى كان مستشار الملك أحمد فؤاد ورجله الأول فى حزب الإتحاد أو حزب السراي أو حزب "القش" كما سماه الزعيم سعد زغلول، وكان هو أيضاً صاحب الفتوى فى إقالة وزارة النحاس الأولى فى يونيو عام 1928 التى تعد أول إقالة فى تاريخ الحكم النيابي فى مصر؛ فعلي ماهر الذي أفتى وفتح باب الإقالات أمام الملك فؤاد هو نفسه الذى أفتى وفتح نفس الباب أمام الملك فاروق فى آخر ديسمبر 1937 [48].

ويتضح مما سبق أنه لم تكن إقالة النحاس قرار الملك فاروق، فالملك الجديد كان فى بداية حكمه ولم يكن قد تجاوز العشرين من عمره ، بل أن المحرض لذلك هو علي ماهر، فهو وأحمد حسنين من بعده الذين علموا الملك وهو فى هذه السن الصغير وقبل أن يتمرس الحكم كيف يقيل وزارة تتمتع بأغلبية برلمانية ، أو يستطيع بإشاره منه أن يفرض أى رجل آخر على هذه الوزارة ليكون رئيساً لها، وأصبح الكل يسعى إلى إرضاء الملك والأحزاب السياسية تتهافت على تولى السلطة ولو على حساب الإعتداء على الدستور[49].

فى 24 يونيه 1940 اجتمع فاروق مع زعماء الأحزاب بقصد التشاور حول تشكيل حكومة جديدة ، واقترح أن يشكل النحاس وزارة ائتلافية، ولكنه رفض وطلب أحمد حسنين من السفير البريطاني لامبسون أن يضغط على النحاس ليوافق على مقترحات زعماء الأحزاب، وأمام إصرار النحاس تم تكليف حسن صبرى بتشكيل الوزارة، وفى هذه الأثناء قدم على ماهر استقالته، وترك منصبه لأحد رجاله وهو عبد الوهاب طلعت باشا الذى تولى رئاسه الديوان بالإنابه، فكان علي ماهر يهدف من ذلك أن يظل منصبه فى الديوان شاغراً لكى يعود إليه اذا اضطرته الظروف لترك الوزارة ، ولكن السفير البريطاني عارض عودة علي ماهر إلى القصر مرة أخرى، ولقد تزايد مخاوف رئيس الوزارء حسن صبرى ازاء ما تردد عن احتمال قيام القصر بتعين عبد الوهاب طلعت رئيساً للديوان باعتبار أن ذلك يعنى امتداد لنفوذ علي ماهر ومن ثم فقد بادر حسن صبرى بترشيح محمد حلمي عيسي رئيس حزب الإتحاد وأحمد حسنين الأمين الأول بالقصر لكى يختار الملك احدهما لمنصب رئيس الديوان[50].

حيث كان تكليف عبد الوهاب طلعت برئاسة الديوان الملكي بالإنابة لم يستمر إلا لفترة محدودة حتي تم تكليف أحمد حسنين برئاسة الديوان الملكي(1940–1946) ، حيث تعتبر هذه الفترة التي شغلها أحمد حسنين من أخطر الفترات في تاريخ مصر ، هذا بالإضافة إلى شخصية أحمد حسنين نفسه فهو أحد ثلاثة كلفهم الملك فؤاد بالإشراف علي تربية فاروق ولي العهد فهو رائده الأول ومعلمه، وكانت الظروف السياسية السائدة وقتذاك مواتيه لأحمد حسنين ليتولى رئاسة الديوان الملكي، فالجانب البريطاني قد ثارت مخاوفه من تزايد الإتجاهات العدائية لبريطانيا فضلاً عن تزايد دعاية المحور كأثر لنشاط العناصر المواليه له داخل القصر وتجاوب فاروق معها مما زاد مخاوف لامبسون[51] أيضاً لإحتمالات عوده التحالف بين الملك وعلي ماهر ، وقد حظي ترشيح أحمد حسنين رئاسة الديوان تأييد كلاً من الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى والسعديين، أما الوفد فقد أبدى تحفظاً على الترشيح دون أن يمتد ذلك إلى حد المعارضة على نحو ما حدث مع علي ماهر[52].

منذ أوائل إبريل 1941 حدث تقارب بين الوفد والملك عندما تقابل الملك مع النحاس، كما أقام الملك بزيارة سمنود مسقط رأس النحاس لإفتتاح كوبري بها، وكان النحاس على رأس المستقبلين للملك ونشرت احدى الصحف الموالية للوفد مقالات النحاس بعنوان " فاروق هو الوطني الأول " أشار فيه إلى أنه من حسن صالح البلاد أن يكون الجالس على عرشها هو الملك فاروق [53]، ولكن ما أن تفجرت أزمة 4 فبراير حتى تغيرت أشكال العلاقه بين الطرفين ، فكانت الحرب العالمية الثانية في ذلك الوقت قد انتقلت معاركها الكبري علي أرض مصر وحدث تحول في سير العمليات الحربية لصالح دول المحور وتقدم رومل القائد الألماني الشهير حتي أصبح علي مشارف العلمين بسرعة كبيرة وخرجت مظاهرات المصريين تهتف إلي الأمام ياروميل، حينئذ أجبر الإنجليز فاروق علي أن يكلف مصطفي النحاس بتشكيل الحكومة لأنه زعيم الأغلبية ويستطيع تأمين ظهرهم وذلك فيما عرف تاريخياً بإسم حادثة 4 فبراير 1942، والواقع أن هذه الحادثة قد أحدثت انقلاباً حاداً فى فكر واتجاهات أحمد حسنين خاصه فيما يتعلق بالعلاقة بين القصر من جانب والوفد والإنجليز من جانب آخر[54].

فكان حسنين باشا يعد حادث 4 فبراير 1942 لطمة كبيرة لكرامته ولسياسته وأقسم على أن يثأر لنفسه وللبلاد من رجلين اعتبرهما مسئولين عن هذه اللطمة وهما: **مايلز لا مبسون سفير بريطانيا، ومصطفى النحاس رئيس**

الوفد ورئيس الوزراء، واستغل حسنين بعض الخلافات التي حدثت داخل حزب وحكومة الوفد من أثر الخلاف المعروف بين مكرم عبيد وزير المالية وسكرتير عام الوفد ومصطفي النحاس رئيس الحزب والوزارة واستطاع حسنين استقطاب مكرم ومساعدته في إصدار الكتاب الأسود[55] الذي احتوي علي وقائع حاول بها إدانة النحاس باشا، وبدأ يستغل طموح مكرم فرتب لقاء بين وزير المالية ووزير التموين وسكرتير الوفد مكرم عبيد مع الملك دون علم رئيس الوفد ورئيس الحكومة مصطفى النحاس، كما رتب مع مندوب جريدة الأهرام أن يأخذ حديثاً مع "مكرم عبيد" عقب خروجه من لقاء الملك، ولم يعرض مكرم البيان على النحاس باشا كما اعتاد من قبل ولم يخبره وسافر إلى (الفشن– مديرية المنيا) دون أن يخطر النحاس باشا الذي فوجئ ببيان مكرم في الأهرام في صبيحة اليوم التالي، حيث أحدث خروج مكرم من الوفد والحكومة شرخاً كبيراً [56].

حيث خرج جلال الدين الحمامصي" رجل مكرم عبيد معه على الوفد وشارك في (الكتاب الأسود) من بدايته إلى نهايته، حيث قرر في كتابيه (معركة نزاهة الحكم ، وحوار وراء الأسوار) بأن "أحمد حسنين" لم يكن بعيداً عن العملية أثناء فترة جمع البيانات، بل إن مكرم عبيد إعترف بأن الديوان قدم له بعض البيانات، وفي رأس البر أوعز أحمد حسنين إلى جلال الحمامصي بأن تصدر البيانات في كتاب. ونقل الحمامصي الفكرة إلى مكرم عبيد فأعجبته الفكرة وشرع في كتابة مقدمة أدبية بليغة للكتاب المزمع إصداره. وبعد عدة أشهر ظهرت النسخة التي سيرفعها مكرم إلى الملك بخط اليد ومعها حافظة الوثائق، وكان من رأي "حسنين" أو توضع العريضة ووثائقها في إحدى خزائن قصر عابدين ، وبالفعل تسلم أحمد حسنين العريضة ونقلها إلى خزائن قصر عابدين) [57].

ومن هنا لجأ الوفد إلي سياسة الهجوم علي رئيس الديوان الملكي أحمد حسنين فتقدم النائب الوفدي إبراهيم مكاوي بسؤال في 19 مايو 1943 عن الديون التي في ذمة رئيس الديوان الملكي أحمد حسنين وهى ثمن أثاث تم صنعه فى عام 1929 قيمته نحو خمسمائة جنيه، ورد نجيب الهلالي – وزير المعارف – فى بيان مطول أشار فيه إلى صحه الواقعة، وأنه تمت مخاطبة حسنين باشا مراراً إلا أنه لم يتمكن من سداد مديونيته. وفى 21 مايو نشر أحمد حسنين بياناً دافع فيه عن نفسه بأن تكاليف هوايته للطيران والكشوف الصحراوية قد جعلت من المعتذر عليه سداد دينه، وأن أحمد عبد الوهاب وزير الماليه وقتذاك – عرض عليه تسوية ذلك الدين، كما أن الملك فاروق عرض ذلك أيضاً، الأمر الذى رفضه حسنين خوفاً من القول باستغلال منصبه[58].

فحاول حسنين باشا فى عام 1943 أن يقيل مصطفى النحاس ووزارته ولكن الإنجليز لم يمكنوه، فقد بادر يومئذ السفير البريطانى فى مصر وأنذر فاروق أن الحكومة البريطانية أن لا تغيير فى الوزارة وفى الأوضاع القائمة فعلاً، وكانت حجة الإنجليز يومئذ أنهم وحلفاءهم قادمون على فتح جبهة جديدة فى جنوب أوروبا – أو بطن أوروبا السفلى – حسب تعبير ونستون تشرشل ، جبهة جديدة ينفذون منها إلى قلعة هتلر فى وسط أوروبا، ومن هنا فإنهم – أى الإنجليز – لا يسمحون بأى تغير فى مصر مخافة وقوع رد فعل أو قلقلة خلف خطوطهم أى فى مصر، واستكان حسنين وتظاهر بالرضا والتسليم ولكنه لم يسكت ، بل أقام يراقب سير الحوادث ويتحين الفرص، وانتهت معركة أفريقيا باندحار الجيوش الألمانية وأسر مئات الألوف منها فى تونس والجزائر ومراكش، ونقل الحلفاء – بريطانيا وأمريكا – جيوشهم من أفريقيا إلى جزيرة صقلية، ومنها إلى إيطاليا، واستسلمت إيطاليا فى

سبتمبر عام 1943، وفى يونيه 1944 أنزل الحلفاء جنودهم فى نورماندى بشمال فرنسا وبدأ تحرير القارة، ودك قلعة هتلر من الجنوب والشرق والغرب؛ ودخل الحلفاء باريس فى أغسطس، حيث وكانت الجيوش الروسية قد حررت دول البلطيق وجزءا من بولنده وزحف نحو النمسا إلى آخره إلى آخره، حيث كان نصر الحلفاء أمر مؤكد وأن الحرب قد دخلت فى دورها الأخير، وأن الحلفاء يمسكون بزمام الموقف، وأن البريطانيين لم يعد أمامهم – أو وراءهم فى مصر – ما يخشون منه على سير الحرب[59].

وانتهز حسنين فرصة سفر مايلز لامبسون فى إجازة قصيرة إلى جنوب أفريقيا، وضرب ضربته المفاجئة وصدرت تعليمات سرية فى يوم الأحد 8 أكتوبر 1944 إلى أحمد ماهر بألا يغادر داره بل يبقى فيها ينتظر رسالة من جلالة الملك فاروق، وأوامر سرية إلى حكمدار بوليس القاهرة ومدير إدارة الأمن العام بأن تكون قوات الأمن على استعداد لحفظ النظام وقمع أى حركة تقوم للإخلال بالأمن والنظام! وكانت هذه الأوامر السرية صادرة مباشرة من السرايا التى كانت مصدر جميع السلطات؛ حيث جرى كل هذا والوزراء ورئيسهم– كانوا فى الإسكندرية – لا يعرفون شيئاً وثلاثة أو أربعة فقط من الصحفيين من خصوم الوفد هم الذين كانوا على علم بما يعده ويدبره أحمد محمد حسنين رئيس الديوان[60].

وفى صباح يوم الأحد 8 أكتوبر 1944 استقل حسن يوسف وكيل الديوان الملكي القطار من الإسكندرية إلى القاهرة ، وفى عربة القطار شاهد فجاءة محرم باشا وزير الأشغال فابتسم له وحياه ولكنه جلس إلى مائدة بعيدة عنه ، حيث خشى أن يقرأ عثمان محرم باشا شيئاً ما فى وجهه يكشف سر سفره، حيث كان وكيل الديوان يحمل فى جيبه أمراً ملكياً صادراً إلى الدكتور أحمد ماهر بتشكيل الوزارة، وأمراً ملكياً آخر إلى مصطفى النحاس بإقالة الوزارة، ووصل حسن يوسف إلى القاهرة وأنهى مهمته فيها ثم عاد إلى الإسكندرية. وفى الساعة الخامسة بعد الظهر فى نفس اليوم وحسب التعليمات والأوامر، وطبقا للخطة التى وضعها حسنين باشا غادر الدكتور أحمد ماهر داره إلى دار رئاسة مجلس الوزراء وصعد إلى غرفة رئيس الوزراء وأمر السعاة أن يفتحوا أمامه الأبواب وأعلنهم أنه رئيس الوزارة الجديدة، وفى نفس اللحظة – وطبقا للأوامر والتعليمات– فتح المعتقل أبوابه وخرج منه مكرم عبيد وذهب مباشرة إلى وزارة المالية التى عين وزيراً لها فى الوزارة الجديدة وفى نفس الساعة – كان حسن يوسف يصعد إلى الطابق الثانى بفندق سيسل بالإسكندرية حيث كان يقيم مصطفى النحاس ويسلم رفعته خطاب الإقالة، وهكذا دفع النحاس ثمن ركونه علي الإنجليز في الدفاع عن الدستور بدلاً من تدعيمه بالتعديلات والتشريعات اللازمة التي تحول دون العبث به[61].

ويمثل غياب أحمد حسنين– فبراير 1946– تراجع الدور (الديوان الملكي) بعد أن كان المعقل الرئيسي الذى خاض منه القصر كمؤسسة سياسية – صراعات ضد خصومه السياسيين إذا تعاقب على رئاسة الديوان شخصيات افتقرت إلى المهارة السياسيه على نحو ما توافر لعلي ماهر وأحمد حسنين، والتف حول الملك فاروق حاشية عرفت بسمعتها السيئة، فبعد وفاة أحمد حسنين ابتدع فى البلاط الملكي فى الأربعينات نظام المستشارين حيث أصبح كريم ثابت مستشاراً صحيفاً للملك بدون راتب مع احتفاظه بعمله فى الصحافه والشركات ثم عين مستشاراً للاذاعة المصرية بمكافأه قدرها 1400 جنية فى السنة وأصبح كريم ثابت مقصداً للوزراء اقتناعاً منهم بأن صلته

بالملك تكفل لهم رضاء الملك عليهم ، حيث يعترف كريم ثابت فى مذكراته بأن رئيس الديوان لم يكن فى كثير من الأحيان يستطيع مقابلة الملك الذى طلب منه هو أن يكون وسيلة الاتصال مع إبراهيم عبد الهادي رئيس الديوان. وكان ثاني من تولى منصب المستشار فى البلاط الملكي هو الياس أندراوس وهو رومي كاثوليكي تعرف على فاروق فى مستشفى المواساه عندما كان عضواً فى مجلس إدارتها ضمه فاروق إلى حاشيته مستشاراً للخاصة الملكية، ربما ليستفيد من خبرته المالية ثم أصبح مستشار الملك ورسوله فى المهام السياسية وغير السياسية، لكنه توفى عام 1953. ثم عين عبد الفتاح عمرو سفير مصر فى المملكة المتحدة مستشاراً للشئون السياسيه للملك فى ديسمبر 1951 وقد تم الإستعانة أيضاً بشخصيات عامة أو غير ذات اختصاص فى مهام سياسية، ففى أغسطس 1950 بعث الملك أحمد عبود باشا المالي المصري الكبير إلى بريطانيا للتباحث بشأن القضية المصرية على الرغم من وجود وزير الخارجية محمد صلاح الدين، والنموذج الثانى هو الفريق محمد محمد حيدر القائد العام للقوات المسلحه وياور الملك وأحد رجاله فقد كلفه الملك بابلاغ إبراهيم عبد الهادي رئيس الحكومة (28ديسمبر 1948–25 يوليو 49) بتقديم استقالته[62].

ولم يكن التحول النوعى فى نشاط الديوان الملكي قاصراً على تعين المستشارين، فقد سبقه اتجاه الملك فاروق الى انشاء تنظيمات سرية (الحرس الحديدي) فى الأربعينات لتنفيذ مهام معينة تضمنت العنف والسرية وخاصة ضد كل من تورطوا فى حادث 4 فبراير 1942 وتصفيتهم فجرت محاولة اغتيال النحاس 5 ديسمبر 1945وحادثة مقتل أمين عثمان 5 يناير 1946 [63].

وقد حدث ارتباط وثيق بين وزارة الخارجية والديوان الملكي فمن الخارجية كان الديوان الملكي يســـتمد رجاله فهم أقرب إلى المفهوم الملكي فى تكوين الإرستقراطية المصرية من أى جهة أخرى فى الدولة، وفى هذا الإطار كان الملك فؤاد ومن بعده الملك فاروق يجرى التبادل بين الجهتين مثل ماحدث مع حسن نشأت باشا الذى كان وكيلاً للديوان الملكي قبل أن يعين وزيراً مفوضــاً فى مدريد وســفيراً فى لندن، وزكي الإبراشــي باشــا الذى كان ناظراً للخاصة الملكية قبل أن يعين وزيرا مفوضاً فى بروكسل، وكان أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكي فى عهد الملك فاروق سكرتيراً أولاً فى سفارة مصر فى واشنطن قبل نقله إلى السرايا ، كذلك فإن عبد اللطيف طلعت باشا كان قائماً بالأعمال فى مدريد وســـفيراً لمصـــر فى طهران، عبد العزيز بدر بك كان مدير الإدارة العربية فى الديوان الملكي عندما عين سـفيراً لمصـر فى سـوريا ثم روما، وكان مدير الإدارة العربية فى الديوان عبد الحميد منير بك قائماً بالأعمال فى جدة عندما نقل إلى ذلك المنصب فى البلاط، وكان عدلى أندراوس بك مديراً للإدارة الإفرنجية بالديوان الملكي ثم عين سفيراً لمصر فى أثينا فى باريس، وكان حسين حسنى باشا السكرتير الخاص للملك سكرتيراً فى مفوضـية مصـر فى اليمن، أما عبد المنعم الخضـرى مدير مكتب حسـن باشـا يوسـف وكيل الديوان الملكي فقد عين قنصلاً عاماً فى سان فرانسسكو، ثم وزيراً مفوضاً وسفيراً بوزارة الخارجية[64].

ونستنتج مما سبق أنه نظراً لإزدياد التبادل بين وزارة الخارجية والبلاط الملكي فقد استصدر الديوان الملكي فى عام 1947 أمراً ملكياً بالتنسيق بين وظائف القصر والسلك الدبلوماسي فرئيس الديوان وزير دولة ووكيل الديوان بدرجة سفير ممتاز، والسكرتير الخاص بدرجة وزير مفوض ومديرو الإدارات فى درجة المستشار، وكانت وزارتا

الداخلية والعدل تشارك فى إمداد البلاط بالرجال الذين يتمتعون بالمواصفات التى ينشدها القصر ،وقد شكلت هذه الوزارات ما يعرف بإسم الدوائر الملكية التى لا يستطيع أحد الإقتراب منها، ويلاحظ أن موظفي هذه الهيئات الخارجية، العدل الداخلية كانوا يتنقلون بين هذه الجهات كما لو كانت كياناً واحداً.

فكان " الدستور غير المكتوب " المعمول به بين القصر والحكومة يقضى على وزارة الخارجية بأن توافي الديوان الملكي تباعاً بصورة من جميع البرقيات السياسية التى تبادل "بالشفرة" بين وزارة الخارجية والسفارات والمفوضيات المصرية فى الخارج وذلك بعد حل رموزها، وكانت كل صورة تحمل فى أعلاها رقم البرقيه التى حلت رموزها، والجهة التى أرسلت منها، وتاريخ إرسالها، وتاريخ وصولها، بحيث إنه كان يكفى أن تقع هذه الصورة فى يد الدولة الأجنبية التى جاءت البرقية من بلادها لكى تكتشف أسرار "الشفرة" التى تستعملها السفارة المصرية فى برقياتها السياسية، وذلك بالرجوع إلى البرقية التى أرسلت "بالشفرة" ومقابلتها بالصوره التى تتضمن نصها حل رموزها ! ولما يقال عن البرقيات التى كانت ترد إلى وزاره الخارجية من الخارج، يقال كذلك عن البرقيات التى كانت ترسل من وزارة الخارجية إلى السفارات والمفوضيات المصرية فى البلدان الأجنبية! [65].

حيث كان كل وزير خارجية يرسل صور تلك البرقيات إلى الديوان الملكى وهو مطمئن اطمئناناً تاماً إلى أنها "ستمر" بين أيدى رجلين اثنين فقط إحداهما هو رئيس الديوان الملكي أو رئيس الديوان بالنيابة، والآخر هو الملك ويعمل من جهته على صونها من كل عبث بوصفها من أخطر أسرار الدولة! ولكن من الجدير بالذكر أن تلك البرقيات التى كانت ترسلها وزارة الخارجية إلى القصر فى مظروف كتب عليه "سرى جدا" تقع فى أيدي "الشمشرجية " من خدم الملك[66]! حيث ذكر كلا من ذلك إبراهيم عبد الهادي، وحسين سري وكلاهما كان وزيراً للخارجية قبل أن يصبحا رئيساً للديوان، وكذلك حافظ عفيفي، وحسن يوسف[67] أن برقيات "الشفرة " غير محاطة فى القصر بالسرية الواجبة، ولكن لم يفعلوا شيء[68].

وقبل أن ننهي الحديث عن الديوان الملكي نتوقف مع أحد الشخصيات الهامة داخل الديوان وهو حسن يوسف باشا حامل أختام الملك فاروق، وكاتم سر مجلس البلاط والذي ترجع صلته في العمل مع الملك فاروق إلى عام 1935 عندما كان فاروق أميراً يطلب العلم في إنجلترا حيث انتدب "حسن صبري باشا" حسن يوسف ليكون ضابط إتصال بينه وبين مقر فاروق. وهو أحد رجال القصر والملك الذى أتيح له أن يكون رئيساً للديوان الملكي بالإنابه، ولم تتم ترقيته كرئيس للديوان، بسبب غضب الملك فاروق عليه، بسبب تصرفه في الحفل الذي أقامه للملك عبد العزيز آل سعود ملك السعودية، حيث قرر الملك فاروق منح الأبناء الكبار للملك عبد العزيز أوسمة، أما الأبناء الأصغر سناً فيمنحهم ميداليات ذهبية، واحتج الأبناء الأصغر سناً علي ذلك، وأيدهم والدهم في هذا الإحتجاج، وعزم حسن يوسف علي تقديم الأوسمة لجميع الأمراء الأكبر والأصغر، وكان هذا العزم علي مسؤوليته، ولم يسعفه الوقت في أن يعرض الأمر علي الملك فاروق الذي اكتشف الأمر في الحفل، وأقسم علي أن يظل حسن يوسف وكيلاً للديوان ولا يعين كرئيس له أبداً، وهو ماحدث بالفعل حيث خلت رئاسة الديوان أربع مرات وتولاها حسن يوسف بالإنابة لفترات طويلة دون أن يعين في هذا المنصب[69].

الخاتمة

مما سبق ذكره نستخلص أن «الديوان الملكي» يعد بمثابة المكتب التنفيذي الرئيسي لملوك وحكام الدول الخاضعة للنظام الملكي، وهو حلقة الوصل الرئيسية والأساسية بين الملك والحكومة ومؤسساتها وعادة ما يتبعه مكاتب مستشاري الملك للسياسة الداخلية والشؤون الدينية والعلاقات الدولية والأمن القومي والتشريفات الملكية بالإضافة للمكتب الخاص بالملك.

كما لعب منصب رئيس الديوان الملكي دوراً كبيراً فى مصر سواء في عهد الملك فؤاد أو في عهد سلفه الملك فاروق حيث شغل رؤساء هذا الديوان أكبر وأهم الوظائف فكان يتم إختيارهم عادة من بين رجال السياسة أو السلك الدبلوماسي الذين تدرجوا في المناصب المختلفة كما سبق الإشارة إلى ذلك فى البحث، فمنهم من كان قد تقلد منصب الوزير وأحياناً رئيس الوزراء واكتسب بذلك الخبرات التي تلزم لهذا المنصب. وفي كثير من الأحيان يكون لمن يشغل هذا المنصب تأثير كبير إيجابي أو سلبي علي القرارات التي يصدرها الملك.

كذلك شهد الديوان الملكي بعض التغييرات الطفيفة أثناء عهد الملك فؤاد الذي حاول الحفاظ على عرشه من المخاطر الداخلية والخارجية التي كانت تهدده فلجأ إلى الإهتمام بتأمين وراثة العرش تجنباً لأيه صراعات قد تنشأ فى المستقبل وساعده على ذلك ما أبدته بريطانيا من اهتمام بتلك المسألة، فأصدر نظاماً كريماً يحدد نظام العرش وتلا ذلك إصدار قانون بوضع نظام الأسرة المالكة، وبذلك نجح فى إخضاع الأسرة العلوية لنفوذه، واتجه بعد ذلك إلى استكمال مقومات الهيكل الداخلي للقصر وتنظيمه لكي يتمكن من ممارسة دوره كطرف أصيل فى الصراع على السلطة ويحقق له غايته فى الحكم وكان أهمها الديوان الملكي الذي ازدات أهميته فى عهد الملك فاروق فشهد تطوراً سريعاً كان له أكبر الأثر في الأحداث السياسية فى مصر، وأول ما يمكن أن نسجله في مجال التغيير هو استحداث بعض الأنظمة الجديدة كنظام «المستشارين» الذي ابتدع في الديوان الملكي، ولم يكن التحول في نشاط البلاط قاصراً على تعيين المستشارين فحسب بل سبقه إنشاء «تنظيمات سرية».

أهم النتائج

من خلال البحث أمكن التوصل إلى العديد من النتائج أهمها: –

1. استخدم لأول مرة لفظ البلاط الملكي بموجب القانون رقم "25" الخاص بنظام الأسرة المالكة "تشكيل البلاط الملكي".
2. حرص الملك فؤاد ومن بعده فاروق على أن يكون رئيس الديوان شخصية عامة ذات وزن فرئيس الديوان كانت درجته الوظيفية وزير دولة.
3. أغلب من تولوا المنصب خلال القرن العشرين كانوا رؤساء وزارات مثل:– توفيق نسيم، أحمد زيور، علي ماهر، أحمد حسنين، إبراهيم عبد الهادي، حسين سري.
4. مع كل التنظيمات للبلاط الملكي والقوانين والمراسيم التى مست العائلة المالكة، فلم يصدر الملك فؤاد أو فاروق أى مرسوم أو قانون بتنظيم عرش المملكة، بل وحتى أن يكون للجالس على العرش مواصفات تحكم تحديد هذا العرش وبالتالى فما يطلق عليه كرسي العرش هو لقب مجازي لايؤيده الواقع ولا التاريخ ولا القوانين والمراسيم الملكية.

الوثائق: – مجموعة من الوثائق الرسمية غير المنشورة الصادرة من الديوان الملكي

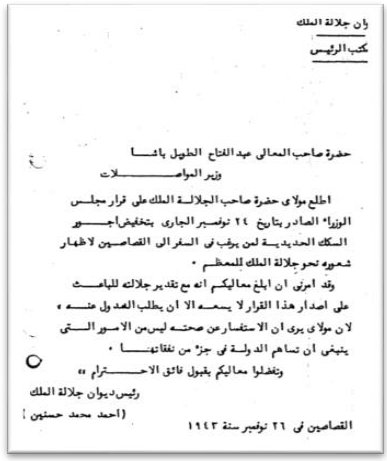

ديوان جلالة الملك
مكتب الرئيس

حضرة صاحب المعالي عبد الفتاح الطويل باشا
وزير المواصلات

اطلع مولاي حضرة صاحب الجلالة الملك على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٤ نوفمبر الجاري بتخفيض اجور السكك الحديدية لمن يرتب في السفر الى القصاصين لاظهار شعوره نحو جلالة الملك للمعظم .

وقد امرني ان ابلغ معاليكم انه مع تقدير جلالته للباعث على اصدار هذا القرار لا يسعه الا ان يطلب العدول عنه ، لان مولاي يرى ان الاستفسار عن صحته ليس من الامور التي ينبغي ان تساهم الدولة في جزء من نفقاتها .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ،،

رئيس ديوان جلالة الملك
(احمد محمد حسنين)

القصاصين في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٣

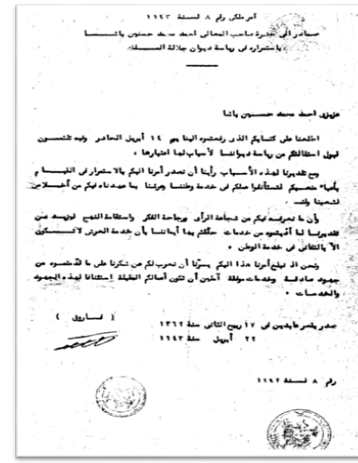

امر ملكي رقم ٨ لسنة ١٩٤٣
صادر الى حضرة صاحب المعالي احمد محمد حسنين باشا
باعتباره في رياسة ديوان جلالة الملك

حضرة احمد محمد حسنين باشا

اخذنا على كتابكم المؤرخ رقم ١٤ أبريل الحاضر وقد تضمن قبول استقالتكم من رياسة ديواننا لأسباب لها اعتبارها .

وحيث قدرنا لهذه الأسباب رأينا أن نصدر أمرنا اليكم بالاستمرار في القيام بأعبائه متمسكين لتستأنفوا سالم في خدمة وطننا وعرشنا بما عهدناه فيكم من أخلاص لشخصنا وبلدنا .

وأن ما تعرفونه فيكم من دماثة الخلق وسلطة الفكر وسعة الصدر فوق ما قدرناه لكم أتيحوه من خدماتكم سلكتم بها أبناءنا بأن خدمة العرش لا تستكمل الا بالتفاني في خدمة الوطن .

ونحن اذ نبلغ أمرنا هذا اليكم يسرنا أن نعرب لكم عن شكرنا على ما تضمنه من جميل مساعيكم وحسن سلوكم آملين أن تلقى أصالح الخليفة استقامة لهذه الجميع والخير مساعيكم .

صدر بقصر عابدين في ١٢ ربيع الثاني سنة ١٣٦٢
٢٢ أبريل سنة ١٩٤٣

(فاروق)

رقم ٨ لسنة ١٩٤٣

ديوان كبير الامناء
١١٨

حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

ارجو من مقامكم الرفيع الحضور الى قصر عابدين العامر في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الاثنين ١٤ فبراير الحالي للتشرف بمقابلة حضرة صاحب الجلالة الملك يصحبة مقامكم الرفيع حضرات اصحاب المعالي عثمان محرم باشا وزير الاشغال العمومية ومحمد فؤاد سراج الدين باشا وزير الداخلية والاستاذ عبد الحميد عبد الحق وزير الاوقاف والاستاذ احمد حسونة وزير التموين والدكتور عبد الواحد الوكيل بك وزير الصحة العمومية

وتفضلوا مقامكم الرفيع بقبول عظيم الاحترام ،

الامين الاول

تحريرا في ١٣ فبراير سنة ١٩٤٤

ديوان جلالة الملك
(١١٠٦)

حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء

أتشرف بأن أبعث الى مقامكم الرفيع بصورتين من العريضة المرفوعة الى المقام السامي بتاريخ ٩ نوفمبر سنة ١٩٤٣ من حضرات اصحاب السعادة محمد حسين هيكل باشا (رئيس حزب الاحرار الدستوريين) واحمد ماهر باشا (رئيس الهيئة السعدية) ومكرم عبيد باشا (رئيس الكتلة الوفدية المستقلة) ومحمد حافظ رمضان باشا (رئيس الحزب الوطني) .

وتفضلوا ياصاحب المقام الرفيع بقبول فائق الاحترام ،

في ٩ نوفمبر سنة ١٩٤٣

ديوان كبير الامناء
١٠١

حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

ارجو من مقامكم الرفيع الحضور الى قصر عابدين العامر الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الاثنين ٧ فبراير الحالي للتشرف بمقابلة حضرة صاحب الجلالة الملك

وتفضلوا مقامكم الرفيع بقبول عظيم الاحترام ،

الامين الاول

تحريرا في ٥ فبراير سنة ١٩٤٤

دار الوثائق القومية ، محفوظات ديوان جلالة الملك، الصادرة فى 1943، 1944.

الملاحق

ملحق (1) رؤساء الديوان الملكي (1922-1952)

❖ محمد توفيق نسيم باشا	2 ابريل 1922-9 نوفمبر 1922
❖ حسن نشأت باشا بالإنابة	9 نوفمبر 1922-14 ديسمبر 1925
❖ محمد توفيق نسيم باشا	14 ديسمبر 1925-2 أغسطس 1931
❖ زكي الإبراشي باشا بالإنابة	2 أغسطس 1931-29 أكتوبر 1934
❖ أحمد زيوار باشا	29 أكتوبر 1934- 2يوليو 1935
❖ علي ماهر باشا (عهد فؤاد)	2يوليو 1935-3 يناير 1936
❖ علي ماهر باشا(عهد فاروق)	20 أكتوبر 1937 -18 أغسطس 1939
❖ عبد الوهاب طلعت باشا بالإنابة	18 أغسطس 1939 - 11 فبراير 1940
❖ أحمد حسنين باشا	27 يوليو 1940-19 فبراير 1946
❖ حسن يوسف باشا بالإنابة	19 فبراير 1946-11 فبراير 1947
❖ إبراهيم عبد الهادي	11 فبراير 1947-28 ديسمبر 1948
❖ حسن يوسف باشا بالإنابة	28 ديسمبر 1948-25 فبراير 1950
❖ حسين سرى باشا	25 فبراير1950-2 ابريل 1950
❖ حسن يوسف باشا بالإنابة	2 ابريل 1950-24 ديسمبر 1951
❖ حافظ عفيفي	24 ديسمبر 1951 -20يوليو 1952
❖ حسن يوسف باشا بالإنابة	20يوليو 1952-13 ديسمبر 1952
❖ حسن يوسف وكيل الديوان الملكي	(1942-1952)

ملحق (2): أسماء الوزارات وتاريخ تشكيلها (1922- 1952)

❖ وزارة عبد الخالق ثروت باشا الأولي	1مارس 1922-29 نوفمبر 1922
❖ وزارة توفيق نسيم باشا الثانية	30 نوفمبر 1922-9 فبراير1923
❖ وزارة يحي إبراهيم الأولي	15 مارس 1923- 27 يناير 1924
❖ وزارة سعد زغلول الأولى	28 يناير 1924- 24 نوفمبر 1924
❖ وزارة أحمد زيوار الأولي	24 نوفمبر 1924-13 مارس 1925
❖ وزارة أحمد زيوار الثانية	13 مارس 1925-7 يونية 1926
❖ وزارة عدلي يكن باشا الثانية	7 يونية 1926-21 ابريل 1927
❖ وزارة عبد الخالق ثروت باشا الثانية	25 ابريل 1927 – 16 مارس 1928
❖ وزارة مصطفى النحاس باشا الأولى	16 مارس 1928 – 25 يونيو 1928
❖ وزارة محمد محمود باشا الأولى	25 يونيو 1928 – 2 أكتوبر 1929
❖ وزارة عدلى يكن باشا الثالثة	3 أكتوبر 1929 – أول يناير 1930
❖ وزارة مصطفى النحاس باشا الثانية	أول يناير 1930 – 19 يونيو 1930

يتبع

❖ وزارة إسماعيل صدقى باشا الأولى	19 يونيو 1930 – 4 يناير 1933
❖ وزارة إسماعيل صدقي باشا الثانية	4 يناير 1933 – 27 سبتمبر 1933
❖ وزارة عبد الفتاح يحيى باشا الأولى	27 سبتمبر 933 – 14 نوفمبر1934
❖ وزارة توفيق نسيم باشا الثالثة	14 نوفمبر 1934 – 30 يناير 1936
❖ وزارة على ماهر باشا الأولى	30 يناير 1936 –9 مايو 1936
❖ وزارة مصطفى النحاس باشا الثالثة	9 مايو 1936– 31 يوليو 1937
❖ وزارة مصطفى النحاس باشا الرابعة	أول أغسطس 1937 –30 ديسمبر 1937
❖ وزارة محمد محمود باشا الثانية	30 ديسمبر 1937 –27 ابريل 1938
❖ وزارة محمد محمود باشا الثالثة	27 إبريل 1938 – 24 يونيو 1938
❖ وزارة محمد محمود باشا الرابعة	24 يونيو 1938 – 18 أغسطس 1939
❖ وزارة على ماهر باشا الثانية	18 أغسطس 1939– 37 يونيو 1940
❖ وزارة حسن صبرى باشا الأولى	27 يونيو 1940– 14 نوفمبر 1940
❖ وزارة حسين سرى باشا الأولى	15 نوفمبر 1940 – 31 يوليو 1941
❖ وزارة حسين سرى باشا الثانية	31 يوليو 1941 –4 فبراير1942
❖ وزارة مصطفى النحاس باشا الخامسة	4 فبراير 1942 –26 مايو 1942
❖ وزارة مصطفى النحاس باشا السادسة	26 مايو 1942 –8 أكتوبر 1944
❖ وزارة أحمد ماهر باشا الأولى	8 أكتوبر 1944 – 15 يناير 1945
❖ وزارة أحمد ماهر باشا الثانية	15 يناير 1945 –24 فبراير 1945
❖ وزارة محمود فهمي النقراشي الأولى	24 فبراير 1945 – 15 فبراير 1946
❖ وزارة إسماعيل صدقى باشا الثالثة	16 فبراير 1946 – 9 ديسمبر 1946
❖ وزارة فهمي النقراشى باشا الثانية	9 ديسمبر 1946 – 28 ديسمبر 1948
❖ وزارة إبراهيم عبد الهادى باشا الأولى	28 ديسمبر 1948 –25 يوليو 1949
❖ وزارة حسين سرى باشا الثالثة	25 يوليو 1949– 3 نوفمبر 1949
❖ وزارة حسين سرى باشا الرابعة	3 نوفمبر 1949– 12 يناير 1950
❖ وزارة مصطفى النحاس باشا السابعة	12 يناير 1950–27 يناير 1952
❖ وزارة على ماهر باشا الثالثة	27 يناير 1952–1 مارس 1952
❖ وزارة أحمد نجيب الهلالي باشا الأولي	مارس 1952–2 يوليو 1952
❖ وزارة أحمد نجيب الهلالي باشا الثانية	22 يوليو 1952 –24 يوليو 1952

http://modernegypt.bibalex.org/Collections/Documents/. 8-2-2022,3:40.

الصور واللوحات

لوحة رقم (1) توضح أبرز الشخصيات التي تولت منصب رئيس الديوان الملكي.

https://www.google.com/url?sa=i&url=https%3A%2F.8-2-2022, 3:40.

Endnote

[1] ابن إسماعيل باشا ابن إبراهيم باشا ابن محمد علي (26 مارس 1868 – 28 ابريل 1936) ملك مصر وتاسع حكامها من أسرة محمد علي، لقب بـ "سيد النوبة وكردفان ودارفور" وهو ابن الخديوى اسماعيل، انتصب بعد اخوه السلطان حسين كامل فى 9 أكتوبر 1917، ولقب بملك مصر فى مارس 1922 وحكم حتي وفاته فى 28 إبريل 1936، وتم دفنه فى مسجد الرفاعي فى القاهرة وخلفه ابنه فاروق الأول. مجلة ذاكرة مصر المعاصرة، مقالة الكترونية.

http://modernegypt.bibalex.org/Types/Persons/Details.aspx,15-2-2022,10:26.

[2] تزوج من محفوظة هانم محمد بسيونى، وأنجب منها محمد ذكى الإبراشى، بدأ حياته وكيلاً للنيابة ثم تدرج حتى اختير وكيلاً لوزارة المالية،ثم اختارة الملك فؤاد ناظراً للخاصة الملكية والأوقاف الملكية فكان مسؤلاً عن توظيف أموال الملك واستثمارها والتنظير على الأوقاف وله وكيل ويتبعه عدة إدارات للإشراف على الأطيان الزراعية والتفتيش والقصور والمساجد والتكايا وإعداد ميزانية الإيرادات والمصروفات، وتمتع بدرجة عالية من الذكاء حيث كان من أشد المقربين إلى الملك فؤاد، فيذكر أنه حينما مرض الملك فاروق وهو فى التاسعة من عمره ظل بجواره حتى استرد صحته، وأسرع إلى الملك فؤاد يخبره بشفاء ولى العهد، كذلك تولى أيضاً منصب رئيس الكشافة المصرية فى عهد فاروق. حسن يوسف، (مذكرات) القصر ودوره في السياسية المصرية (1922-1952)،القاهرة، 1982، ص28.

[3] نفس المرجع ، ص 17.

[4] إدموند هنري هاينمان اللنبى (23 ابريل 1861 – 14 مايو 1936) ضابط وإداري بريطاني، اشتهر بدوره في الحرب العالمية الأولى حيث قاد قوة التجريدة المصرية في الاستيلاء على فلسطين و سوريا عامي 1917-1918، وبعد تقاعده

عن العمل كمندوب سامي في مصر عام 1925عاد إلى إنجلترا ممارسًا هواياته وقضى فترة وجيزة كرئيس جامعة أدنبرة وتوفي في 14 مايو 1936 عن عمر يناهز 75 سنة ودُفن في كنيسة وستمنستر.

Wavell, v., *Allenby in Egypt*, London,1944, p.5.

[5] عمل مدرساً فى مدرسة الحقوق ثم وكيلاً لوزارة الأوقاف، وبعد مدة قصيرة نقل إلى السلك الدبلوماسي، وعين مفوضاً فى اسبانيا، ثم إلى إيران وطهران، ومنها إلى ألمانيا، وجاء إلى مصر لإنجاز أعمال تتعلق بمصنع الورق الذى يريد إنشاءه فى مصر، ومن أهم صفاته أنه كان براً بأصدقائه، ووفائه لهم. المصور، العدد 409، 12 أغسطس 1932، ص10-11.

[6] التشريفات مصطلح تركي يعني المراسم والبروتوكولات، حيث استعمل هذا اللفظ فى القصور الملكية والحفلات الرسمية والمآدب مثل مراسم التشريفات فى الأعياد الرسمية ومراسم استقبال الوزراء الأجانب والسفراء، وترتيب الحفلات والمآدب والرحلات الملكية. وكان من واجب التشريفاتى ان يكتب قائمة الطعام لكل مائدة بخطه، أو على الآله الكاتبة باللغة الفرنسية، فضلاً عن ترتيب خروج الملك، وفى عهد الملك فؤاد تم تخصيص بدلة للتشريفاتيه فكانت هناك بدلة صيفية وأخرى شتوية، وبدلة الميس" الطعام" ، بدلة الطابور والميدان. حسن يوسف، وكيل الديوان الملكي (مذكرات) القصر ودوره في السياسية المصرية، ص 15- 17 .

[7] نفس المرجع ، ص 17.

[8] محمود عباس أحمد عبد الرحمن، القصور الملكية فى مصر" تاريخ وحضارة "، 1805-1952، المجلس الأعلى للآثار، القاهرة ، 2005، ص 16- 19.

[9] المملكة المصرية، القانون رقم 25 لسنة 1922، المادة رقم 8.

[10] نفس المصدر، المادة رقم 11.

[11] المملكة المصرية ، مجموعة الأوامر الملكية لسنة 1922، الأمر الملكي رقم 63 الخاص بلائحة مجلس البلاط.

[12] حسن يوسف، القصر ودوره في السياسية المصرية، ص16 - 18.

[13] ابن الملك احمد فؤاد الأول ابن الخديوي إسماعيل ابن إبراهيم ابن محمد علي باشا ولد في القاهرة في ١١ فبراير ١٩٢٠والدته الملكة نازلي، وهو الإبن الأصغر والولد الوحيد لخمسة شقيقات للملك أحمد فؤاد الأول. وقد أصبح وليًا للعهد وهو صغير السن، تولى المنصب فى الفترة (١٩٣٦/4/٢٨- 7/٢٦/ 1952)، توفي بروما في يوم ١٨ مارس ١٩٦٥ عن عمر يناهز الخامسة والأربعين، ونقل جثمانه إلى مصر حيث دفن في مسجد الرفاعي بجوار والده الملك فؤاد الأول١٩٥٢.

لطيفة محمد سالم، فاروق الملك الذى هوى، مجلة ذاكرة مصر المعاصرة، العدد 1، أكتوبر 2009، مقالة الكترونية.

[14] كريم ثابت،الملك فؤاد ملك النهضة،القاهرة، 1944، ص142.

[15] سامى أبو النور، دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر (1922- 1926)، مكتبة مدبولى، ط2، 1996، ص12.

[16] البلاغ، 8 مارس 1938.

[17] أحمد زيور إبن زيور رحمي آغا الجركسي ولد في عام 1864م في الإسكندرية من أسرة شركسية تركية الأصل ويونانية الجنسية جاءت إلى الإسكندرية من إقليم قوله التابع لليونان تلقى تعليمه في مدرسة العازاريين بمصر ثم في كلية الجزويت ببيروت ثم تخرج من كلية اكس في فرنسا حاصلا على شهادة الحقوق منها ، بعد أن نال شهادة الحقوق عاد إلى مصر وتقلد عدة مناصب في القضاء ثم عين محافظاً لمدينة الإسكندرية ثم عين وزيراً للأوقاف في وزارة حسين رشدى باشا الثالثة بتاريخ 19 ديسمبر 1917 بدلاً من الوزير المستقيل عبد العزيز فهمي ثم عين وزيراً للمعارف العمومية في وزارة محمد سعيد باشا الثانية في 20 مايو عام 1919 وتم تعيينه وزيراً للمواصلات في أربع وزارات أخرى هي وزارة يوسف باشا وهبه الأولى من 1919 إلي 1920، وزارة محمد توفيق نسيم من 1920 إلي 1921، وزارة عدلي يكن باشا 1921، وزارة يحيي إبراهيم باشا

من 1921 إلي1924 ثم عين وزيراً للدولة في التعديل الوزاري الثالث لوزارة سعد باشا زغلول عام 1924 وشغل منصب رئيس مجلس الشيوخ المصري ذي الأغلبية الوفدية شكل وزارته الأولى في 24 نوفمبر 1924 وإستمر في الحكم حتى 13 مارس 1925 جامعاً إلى منصب الرئاسة وزارتي الداخلية والخارجية أيضاً ثم أعيد تكليفه بتشكيل الوزارة المصرية مرة ثانية. بعد تقديم إستقالة وزارته الأولى في 13 مارس 1925 وإستمر في الحكم حتى 7 يونيو 1926 وعين رئيساً للديوان الملكي في 27 أكتوبر 1934 وكان رئيساً لثلاث حكومات بعد ذلك.

https://akhbarak.net/news/7702544/articles. 8-2-2022,3:40.

[18] ولد عام 1858 فى قريه ابيانه مركز فوه التابعة وقتذاك لمديرية الغربية، بدأ تعليمه فى الكتاب حيث تعلم القراءة والكتابة وحفظ القرآن، وبعد الإنتهاء من تعليم القرآن الكريم ومبادئ الحساب فى الكتاب، التحق بالجامع الدسوقى لكى يتم تجويد القرآن فى عام 1870، ثم التحق بالأزهر عام 1873 ليتلقى علوم الدين. كذلك فقد تتلمذ على يد المصلح الدينى الكبير الشيخ الإمام محمد عبده فشب بين يديه كاتباً خطيباً، أديباً سياسياً، وطنياً اذ كان صديقا له رغم العشر سنوات التى كانت تفصل بينهما فى العمر. توفى فى 23 أغسطس 1927، ودفن فى ضريح سعد الذى شيد عام 1931 ليدفن فيه زعيم الأمة وقائد ثوره 1919 ضد الإحتلال الانجليزي.

http://modernegypt.bibalex.org/Types/Persons/Details.aspx?type, 8-2-2022,3:45.

[19] ولد عام 1882 وهو ابن محمد ماهر باشا وكيل وزارة الحربية ومحافظ القاهرة، تعلم بالمدرسة الخديوية وتخرج من مدرسة الحقوق 1905، اشتغل بالمحاماة ثم عين قاضياً بمحكمة مصر، انضم لثورة 1919 وعين1923 ناظراً لمدرسة الحقوق فوكيلاً لوزارات المعارف فالمالية فالحقانية ثم عين رئيساً للديوان الملكي. تولى رئاسة الوزارة لأول مرة 1936وشكل وزارته الثانية 1939، حددت اقامته 1942 بتهمة عدم التعاون مع سياسة الحلفاء ثم رفع ذلك قرب اواخر الحرب.عين فى 23 يوليه 1952 رئيساً للوزارة وقام بتسلم تنازل الملك عن العرش، وفى 13 يناير1953عين عضواً ثم رئيساً للجنة مشروع الدستور.

http://modernegypt.bibalex.org/Types/Persons/Details.aspx?type, 8-2-2022,4:50.

[20] ولد عام1885 وكان والده محمد أحمد حسنين من كبار علماء الأزهر الشريف وجده أحمد مظهر حسنين باشا آخر أدميرال للبحرية المصريه تعلم فى مصر لكنه ترك الدراسة فى مدرسه الحقوق المصرية بعد قضاء سنة واحدة فيها واتجه الى (باليول) فى اوكسفورد بانجلترا للدراسة كان سكرتير عربيا خاصا للجنرال مكسويل قائد الجيوش البريطانيه فى مصر. وضع فى ظل بعد رحيل مكسويل عن مصر عمل كضابط سياسي مع القوات البريطانية بعد ثورة 1919 وفى عام 1920 عمل مساعد مفتش فى وزارة الداخلية رأس الفريق المصري للألعاب الاولمبية فى نفس السنه له اكتشافات فى الصحراء الغربية وجهود فى الطيران، عين فى عام 1924 السكرتير الأول فى المفوضية المصرية بواشنطن ونقل بعدها إلى نفس المنصب فى لندن عام 1925 نقله الملك فؤاد أميناً ثانياً فى القصر وفيما بعد أصبح كبير الأمناء وصاحب الملك فؤاد فى رحلاته العديدة إلى أوروبا. تزوج فى عام1926 من لطيفه ابنه سيف الله يسرى باشا من الأميرة شويكار الزوجة السابقة للملك فؤاد رافق الملك فاروق عندما كان والياً للعهد للدراسة فى انجلتر عام 1936 منح الباشوية فى نفس العام وبعد أن تولى فاروق العرش أصبح الأمين الأول بالقصر الملكي ثم أصبح رئيساً للديوان الملكي عام 1940وظل بمنصبه حتى وفاته فى عام 1946. جريدة المصور، العدد 409، 12 أغسطس 1932، ص10-11.

[21] ولد عام 1896 في الزرقا محافظة الدقهلية. اشتهر بنشاطه الطلابي وشارك في ثورة 1919 وحكم عليه بالأشغال الشاقة وأطلق سراحه عام 1924. وكان من أبرز أعضاء الهيئة السعدية بعد تشكيلها عام 1938.عين وزيراً للدولة للشئون البرلمانية في وزارة علي ماهر في أغسطس 1939 ثم وزيراً للتجارة والصناعة 1940. تولى في فبراير 1947 رئاسة الديوان الملكي.

علي أثر مقتل النقراشي باشا عهد الملك إلى إبراهيم عبد الهادي رئيس الديوان الملكي بتأليف الوزارة الجديدة. مجلة ذاكرة مصر المعاصرة، مقالة الكترونية.

http://modernegypt.bibalex.org/Types/Persons/Details.aspx? 15-2-2022,10:32.

[22] انظر الملاحق، ملحق رقم 1، 2.

http://modernegypt.bibalex.org/Collections/Documents/. 8-2-2022,3:40.

[23] ولد محمد توفيق نسيم بالقاهرة في ٣٠ يونيه عام ١٨٧١. تلقى العلم بمدرسة الفرير، ونال منها الابتدائية والثانوية، والتحق بمدرسة الحقوق، وتخرج منها عام ١٨٩٤.عين بوظيفة كاتب عام ١٨٩٤، ثم معاون نيابة عام ١٨٩٥، ثم أخذ يرتقي درج سلك النيابة حتى انتقل إلى سلك القضاء فأصبح قاضياً عام ١٩٠٨ بمحكمة مصر الإبتدائية، وقد تولى وزارة الأوقاف في وزارة محمد سعيد الثانية (٢٠ مايو ١٩١٩– ٢٠ نوفمبر ١٩١٩)، ثم وزيراً للداخلية في وزارة يوسف وهبه الأولى (٢٠ نوفمبر ١٩١٩– ٢١ مايو ١٩٢١). تولى مهام منصب رئيس الوزراء ووزير الداخلية في وزارته الأولى التي قام بتشكيلها (٢١ مايو ١٩٢٠– ١٦ مارس ١٩٢١)، ثم تولي رئاسة الوزارة للمرة الثانية (٣٠ نوفمبر ١٩٢٢– ٩ فبراير ١٩٢٣) واحتفظ فيها بمنصب وزير الداخلية أيضا، وأخيراً تولى رئاسة الوزارة للمرة الثالثة (١٤ نوفمبر ١٩٣٤– ٣٠ يناير ١٩٣٦) واحتفظ فيها بمنصب وزير الداخلية أيضا. من أهم اعماله: تحسين إدارة الأوقاف الأهلية وأوقاف الحرمين الشريفين، استصدر أمرا ملكياً عام ١٩٣٤ بإلغاء العمل بدستور ١٩٣٠ وهو دستور إسماعيل صدقي، أنشئت وزارة التجارة والصناعة في عهده بموجب المرسوم الصادر في ٢٠ ديسمبر ١٩٣٤، توفي في ٨ مارس ١٩٣٨.

http://modernegypt.bibalex.org/Types/Persons/Details.aspx?type, 8-2-2022,3:40.

[24] عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر (1918–193)، الهيئة العامة للكتاب،1994، ص380.

[25] محمد علي علوبة، ذكريات سياسية واجتماعية، المركز العربي للبحث والنشر،1982، ص 260.

[26] مشرفه محمد المليجي،عبد الخالق ثروت ودوره فى السياسة المصرية (1873– 1928)،الهيئة العامة للكتاب،1989، ص580.

[27] ديوان جلالة الملك، 19 يوليه 1927، ملف رقم 883.

[28] نفس المصدر.

[29] مشرفه محمد المليجى، عبد الخالق ثروت ودوره فى السياسة المصرية ، ص 59.

[30] السياسة، 12 ديسمبر 1925.

[31] نفس المرجع.

[32] الوقائع المصرية،14 ديسمبر 1925.

[33] youssef,Amime,*Independent Egypyt*,London,1940,p.107.

[34] صبري ابو المجد، سنوات ما قبل الثورة (1930 – 1952)، ج1، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ، 1987 ، ص301.

[35] عادل إبراهيم الطويل، محمد توفيق نسيم باشا ودوره فى الحياة السياسية، الهيئة العامة للكتاب،2000، ص 392.

[36] Marlowe,J.,*The Anglo- Egyptian Relations(1800-1953)*,London,1954,p.261.

[37] عبد الوهاب بكر، البلاط الملكي ودوره في الحياة السياسية المصرية، دار الشروق، القاهرة، 2008 ، ص 101.

[38] R.I.I.A. *Royal Institute of international paper*,No.19, (1914-1952),london,p.30.

[39] علي الدين هلال، السياسة والحكم في مصر (1923–1952) مكتبة نهضة مصر،197، ص97.

[40] crabites,pierre,*The winning of the Sudan*,London,1934. ,p.187.

[41] *FO:407/221/NO.40:Kelly Toedenoct .20.1937 .NO.580.*

[42] *Ibid*.

[43] محمد التابعى، من أسرار الساسة والسياسية، دار الشروق، القاهرة،2008، ص113.

[44] قدم حسين حسنى فى مذكراته أدق تشخيص لعلاقه علي ماهر بالملك فاروق فى كثير من المراحل، والواقع أن مذكراته تمثل مصدراً لايمكن الإستغناء عنه، فعلي ماهر نفسه كان مسئولاً عن كل ما أصابه فى عهد الملك فاروق من تهميش واستبعاد لكن حسين حسني معنياً بتشخيص سلوك علي ماهر، ولا بتسجيل رأيه فيه، وإنما كان معيناً بالملك وحده. لمزيد من التفاصيل انظر:- حسن حسني، السكرتير الخاص للملك فاروق، سنوات مع الملك فاروق، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2001، ص 124.

[45] علي الدين هلال،السياسة والحكم في مصر (1923-1952) مكتبة نهضة مصر، 1977، ص97.

[46] لطيفة سالم، فاروق وسقوط الملكية (1936-1952)، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1989، ص 165.

[47] رشوان جاب الله ، علي ماهر ، تاريخ المصريين رقم 2، القاهرة ،1985 ص29.

[48] R.I.I.A. *Royal Institute of international paper*,No.19, (1914-1952),p21.

[49] كريم ثابت (مذكرات)، نهاية الملكية، عشر سنوات مع فاروق، دار الشروق، القاهرة، 2007، ص105.

[50] حسن يوسف، القصر ودورة في السياسية المصرية ، ص88.

[51] السير مايلز لامبسون (1880-1956) التحق بالعمل الدبلوماسي في عام 1903عمل في طوكيو ثم في بلغاريا ثم الصين وممثل المندوب السامي البريطاني في سيبريا 1920وزيراً للصين 1926-1933، ثم انتقل إلى مصر حيث كان المندوب السامي البريطاني لمصر والسودان 1933-1936، ثم بعد توقيع معاهدة 1936 أصبح سفيراً لإنجلترا في مصر (1936-1946) اللورد كيللرن (مذكرات)المندوب السامي (السفير البريطاني) ترجمة سامي أبوالنور، مكتبة ، مدبولي، القاهرة، ،1993، ص20.

[52] المصور، 1940/8/9.

[53] المصور، 1941/9/8.

[54] محمد صابر عرب ،هجوم علي القصر الملكي حادثة 4 فبراير 1942،الهيئة العامة للكتاب 2003، لمزيد من التفاصيل انظر: عبد العظيم رمضان تاريخ مصر والمزورون،الزهراء للإعلام العربي، 1993، ص64 -67.

[55] يقول حسن يوسف (القصر ودوره في السياسية المصرية)، حامل أختام الملك. وفي كتابه (مذكرات) ص142 يقول (الكتاب الأسود جاء ثمره جهد بذله مكرم وأنصاره وإستغرق عدة أشهر، حوالى 320 صفحة ويضم سبعة أبواب. وفى ص 154 يقول بالحرف الواحد: (إشتمل الكتاب على سبعة أبواب تضمنت نحو مائة مسألة أغلبها أصغر من أن يذكر ، وفيما عدا خمسة إتهامات أو ستة تستحق التسجيل إلا أن مكرم باشا قصر جهده عن تأييدها مما يثبت صحتها). وفى ص 154-155 عرض "حسن يوسف" لسبعة إتهامات وردت في الكتاب الأسود وسجل حقيقتها والردود القوية عليها بما يبين فساد الإتهامات. ويختتم "حسن يوسف" كلامه حسبما جاء بالكتاب الأسود وأورده في ص 136-155 بقوله" (وقد جمع الناس النحاس باشا إجابات الحكومة في كتاب أطلق عليه – الكتاب الأبيض – وقدمها إلى رئيس الديوان رداً على عريضة مكرم باشا وإعتبرت الأزمة منتهية). ونعتقد أنه ليس هناك أقوى من تقدير "رجل القصر – حسن يوسف" لحقيقة ما جاء بالكتاب الأسود. وهو الذي قال في ص141 من مذكراته (وفي حالة مكرم باشا فإن الملك كان راضياً عنه تمام الرضا، بل إن القصر كان يساند مكرم في تحديه للنحاس باشا).

[56] عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، الجزء الثالث، ص 103.

[57] نفس المرجع، ص 105.

[58] كريم ثابت (مذكرات)، نهاية الملكية ، ص90 –91.

[59] نفس المرجع، ص91.

[60] نفس المرجع، ص91–92.

[61] نفس المرجع، ص91 –92.

[62] نفس المرجع، ص 92.

[63] سيد جاد ، الحرس الحديدي ، الدار المصرية اللبنانية، 1993، ص 20.

[64] عبد الوهاب بكر، البلاط الملكي، ص 105، 106.

[65] نفس المرجع، ص 106.

[66] الشماشرجى هى وظيفة من العصر العثمانى والتصق «الشماشرجية» بالخديويات وولاتها وبشواتها، فكانوا مسئولين عن فتح أبواب السيارات لهم، إلباسهم أحذيتهم، وكان شاغرو تلك الوظيفة عثمانية الأصل ينعمون بتوقير عامة الفقراء.
https://www.facebook.com/ALdar.Alahmar/posts/1615150542132064.7-3-2022.7:39.

[67] كان حسن يوسف، صلاح الشاهد، الدكتور حسين حسني، الغريب الحسيني، هم أربعة من رجال الحاشية في العهد الملكي راقبوا ما يجري في كواليس فترة عامرة بالأحداث، وتتناول مذكراتهم حقبة تاريخية تمضـــي مع عهد الملك فاروق، مصورة مشاهد لما كان يحدث في تلك الفترة، بالإضافة إلى العلاقات ومناطق الصراع بين القصر والإنجليز ، وكذلك بين القصر والوفد، وبين الحركة الوطنية، والمحتل الأجنبي، وبين أحزاب الأقلية وأحزاب الأغلبية، وبين القصر والقوي السياسية وبين جهاز الأمن وهذه القوي في الوقت نفســه، وبين الأنداد من الزعماء وأصـــدقاء الأمس من الذين دب بينهم الخلاف فتحولوا إلي شـــبه أعداء، وبين بعض المصـــريين البارزين ودول المحور، لمزيد من التفاصـــيل انظر محمد الجوادي في كواليس الملكية مذكرات رجال الحاشية في العهد الملكي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008، ص30.

[68] كان للشماشرجية "خدم الملك" دور كبير في القصر الملكي إبان عهد الملك فاروق، في اتصالات كبار رجال القصر بالملك؛ كانوا يرفعون إليه جميع رسائلهم الشفوية ، وكان الملك يخبر رجال القصر جميع أوامره وتوجيهاته الشفوية عن طريقهم أيضا. وكانت المذكرات والأوراق الرسمية التي كانت مكاتب الديوان الملكي وسائر مكاتب القصر ترفعها إلى فاروق كانت تعود إليها من الملك "بتأشيرات" مكتوبة بخط الشماشرجي الذي يكون قائماً على خدمة الملك عند إطلاعه على البوسته.فكان الشماشرجي يتولى إعداد المذكرة والأوراق الرسمية إلى المكاتب المختصة؛ فما كان مرفوعاً من رئيس الديوان كان يضعه في مظروف يكتب عليه رئيس الديوان ويرسله إليه، وما كان مرفوعاً من وكيل الديوان كان يضعه في مظروف يكتب عليه اسم وكيل الديوان ويحيله إليه، وكذلك كان الحال مع كبير الأمناء وكبير الياروان وناظر الخاصة الملكية وسائر رجال القصر الذين لهم حق الإتصال المباشر بفاروق فقد كانوا جميعا يلتقوه عن طريق "الشماشرجية". حيث يذكر حسين حسني باشا الذى كان يتقلد منصب السكرتير الخاص للملك وكان على درجة وكيل وزارة، أنه كان كسائر كبار رجال القصر يتصل "بالشماشرجي" كلما أراد رفع رسالة أو تلقى تأشيرات ملكية من الملك ولم يكن مقرباً من الملك،كما هو المفترض باعتباره سكرتيره الخاص، وإنما كان آخر من يقابله ويتصل به شخصياً، فالشماشرجية هم الذين يؤدون أدوار السكرتير الخاص في ملازمة الملك، ومقابلته في أي وقت،وعرض الأوراق الرسمية عليه، وتسجيل تعليماته وتوجيهاته، وأن يبلغ رجال القصر بأوامر الملك ورغباته. حتى إنه عندما سافر فاروق إلى الحجاز في عام 1945 ليزور الملك عبد العزيز آل سعود استصحب معه السكرتير الخاص المساعد به ، وعندما عقد فاروق في شهر مايو عام 1946 مؤتمر "انشاص" لملوك العرب ورؤسائهم اختار بالاسم من يريد أن يكون معه من كبار رجال القصر ولم يكن من بينهم السكرتير الخاص.ولم يبلغ السكرتير

الخاص احتجاجه إلى الملك على هذا الوضع، ولم يلوح بالإستقالة أبداً، فكان يتمتع بمنصب ومرتب ومظهر جيد، والجماهير كانت تغفل الحقيقة ويرونه راكب السيارة الحمراء وذاهب وعائد من القصر، وهو الأمر الذي انطبق على سائر كبار رجال القصر، الذين كانوا يجلسون في كل احتفال في الصف الأول مواجهين رئيس الوزراء والوزراء، وإذا سئلوا عن موضوع ما فضلوا الصمت مدعين أنها أسرار القصر وأنهم أمناء عليها. وكانت اتصالات كبار رجال القصر بالشماشرجية لا تقتصر على الشئون الثانوية أو العادية بل كانت تشمل أدق المسائل وأخطر الأسرار وكان كبار رجال القصر لا يجدون في هذا الوضع الشاذ مساساً بكرامتهم أو ضررًا بمصالح الدولة، وكان يعلم كبار رجال القصر أن البرقيات كانت تعود إليهم من عند الملك في مظاريف كتب عليها الشماشرجية بخط أيديهم. وحدث بعد قيام الثورة أن وقف حسن يوسف رئيس الدوان الملكي بالنيابة، أمام المحكمة يقص قصة كيف أوفده فاروق إلى مصطفى النحاس رئيس الوزراء ليبلغه أنه مستاء من محمود محمد محمود الرئيس الأسبق لديوان المحاسبة، فقال إن محمد حسن الشمشرجي هو الذي جاءه وأبلغه أمر الملك بأن يزور النحاس!. ولما سأله رئيس المحكمة هل كان يعلم الملك أن لرئيس ديوان المحاسبة حصانة، جاوبه حسن يوسف قائلا: "أظن ذلك وانا بصرته بهذا وأبلغت الشمشرجي إنه لا يمكن عزله إلا بموافقة مجلس النواب وطلبت منه إبلاغ الملك بذلك"، وعندما سأله رئيس المحكمة لماذا لم يطلب مقابلة الملك أجابه حسن يوسف بأنه يعلم طباع الملك ولو كان طلب المقابلة فكان سيرفض وسيختار الشمشرجي لايصال الأمر له، ولذلك فضل عدم إزعاجه!. كريم ثابت ، نهاية الملكية،ج2 ، ص300.

[69] كانت المرة الأولى عقب وفاة أحمد حسنين رئيس الديوان الملكي مباشرة، أن يصدر الملك فاروق أمر بتوليته هذا المنصب فى فبراير1946، وبعد عام كامل عين إبراهيم عبد الهادى رئيساً للديوان فى 11 فبراير 1947، فلما أصبح رئيساً للوزراء عقب وفاة النقراشي عام 1948 خلال المنصب فتولاه حسن يوسف بالنيابة للمرة الثانية وبقى فيه لمدة عام وأيام حتى عين حسين سري رئيساً للديوان مع تولى النحاس رئاسة الوزارة للمرة الأخيرة فى يناير1950، حيث حسين سري رئيساً للديوان، ولما استقال حسين سري بعد أقل من ثلاثة شهور عاد حسن يوسف ليصبح رئيساً للديوان بالنيابة للمرة الثالثة، وظل كذلك حتى 24 ديسمبر 1951 حين عين حافظ عفيفي رئيساً للديوان فى آخر فترات حكم فاروق وظل بمنصبه حتى استقال20 يوليو 1952 فعاد حسن يوسف ليصبح رئيساً للديوان بالنيابة للمرة الرابعة، وقد بقى حسن يوسف فى كل هذه الفترات وكيلاً للديوان، أى أنه عمل وكيلاً للديوان مع أربع رؤساء هم: أحمد حسنين، إبراهيم عبد الهادي، حسين سرى، حافظ عفيفي، وكذلك عمل رئيساً للديوان بالنيابة خلفا لهؤلاء الأربعة أيضاً.

https://www.abou-alhool.com/arabic1/details.php?id=39404#.15-2-2022,10:02.

Journal of Association of Arab Universities for Tourism and Hospitality (JAAUTH)
Vol. 22 No. 2, (June 2022), pp. 194-220.
journal homepage: http://jaauth.journals.ekb.eg

The Royal Court "1922-1952" Historical Study

Asmaa Abouzied Salama
Tourist Guidance Department, Faculty of Tourism and Hotels, Suez Canal University

ARTICLE INFO

Keywords:
Royal; court; the palace.

(JAAUTH)
Vol. 22, No. 2,
(June 2022),
PP.194-220.

ABSTRACT

The importance of the research lies in getting to know the royal court over thirty years, which is the real age of the monarchy in Egypt (1922-1952) since the declaration of the monarchy. The Egyptian monarchy, according to the official legal definition, did not exist until 1922. The position of chief of the royal court derives its importance not from his presence at the head of the administrative organization of the palace or from being the traditional communication tool between the king and the ministry, as much as its real importance stems from the role played by those who succeeded Therefore, the royal court was not immune from the struggles of the forces of political influence, and was the focus of these conflicts in many cases. The topic of the research is also of great importance in identifying the stages of the development of the royal court and the political developments that Egypt was going through, as Egypt witnessed with the beginning of the twentieth century the establishment of political parties, the 1919 revolution and the subsequent issuance of the statement of February 28, 1922, and the establishment of the existing constitutional rule that accompanied it. A real elected parliament and a strong opposition, which requires defining the relationship between the royal palace and the various state agencies.